الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2020

فرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

أثر نمو عرض النقد على البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية 1980 - 2018

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:
- بومليط نجود
- بعوطة سناء

إشراف:
بن جدو سامي

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
رحيم ابراهيم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بن جدو سامي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
كافي فريدة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

شكر وتقدير

نبدأ شكرنا الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل شكرا كبيرا لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بشكرنا الى الأستاذ المشرف بن جدو سامي على حسن إشرافه ونصائحه طول إعدادنا لهذا المذكرة .

كما نتقدم بشكرنا جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والى كل من ساعدني من قريب أو بعيد .

إهداء

الحمد الله وكفى ،والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى

إلى أغلى ما أملك في هذا الوجود ، والداي الحبيبان ،فخري واعتزازي

بارك الله في عمرهما وأدامهما تاجا على رأسي .

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء ،وكل عائلتي ،عرفانا لما قدموه من أجلي .

إلى خطيبي عبد الهادي على تشجيعه والوقوف بجانبي

إلى رفيقتي دربي سناء وخليدة على حبهما ودعمهما .

إلى كل من دعا لي شجعني وطيب خاطري .

إلى كل هؤلاء ،أهدي عملي المتواضع هذا .

نجود

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى :

من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء دون انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار والدي أطال الله في عمره.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحنان والتفاني إلى من كان

دعائها سر نجاحي آمي الحبيبة أطال الله في عمرها.

إلى أخواتي وصديقاتي وكل أفراد العائلة من قريب أو من بعيد

إلى كل طالب علم يبغى العزة والرفعة لدينه وأمته.

سناء

الملخص بالعربية:

تعد السياسة النقدية أحد أهم السياسات الاقتصادية نظر اثرها الواسع على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .حيث تمتد أثارها إلى النشاط الاقتصادي ومن أهم هذه المتغيرات هي البطالة التي تعد إحدى المشاكل الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقديمها وأنظمتها وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير عرض النقد على البطالة في الجزائر .

ولتحقيق هدف الدراسة تم استعراض مفهوم عرض النقد ، المكونات ومقابلات عرض النقد والنظريات المفسرة بالإضافة إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالبطالة تطورها بالفكر الاقتصادي أنواعها وأسبابها وأهم طرق معالجتها، بعد ذلك تم التطرق لدراسة علاقة عرض النقد بالبطالة في الجزائر خلال الفترة من 1980-2018وذلك من خلال تطور مسار عرض النقد في الجزائر خلال الفترة المدروسة وتقييم أهدافها ودراسة أثر عرض النقد على البطالة في الجزائر وذلك من خلال دراسة تطور إتجاه نمو عرض النقد والبطالة في الجزائر وفق نماذج الإنحدار الذاتي الموزعة بفترات تأخير

الكلمات المفتاحية :
البطالة،عر النقد،الجزائر،نماذج،rdl .

الملخص بالإنجليزية:

Monetary policy is one of the most important economic policies because of the broad impact on some macroeconomic variables, asits effect extend to economic activity and the most important of these variables is unemployment which is one of the basic problems facing most countries of the world with their deferent levels of presentation and their systems the purpose behind this study is to illustrate the influence of money supply on unemployment in Algeria ,And to realise the goal of this study , the concept of money supply was reviewed ,the components of the interviews ,the explained theories ,in addition to the various concepts related to unemployment Then the study dealt with the relationship of money supply with unemployment in Algeria during the period from 1980 to 2018 ,through the development of the money supply path in Algeia during the studeid period ,assessing its objectives and studying the impact of money supply on unemployment in Algeria ,by studying the development of the trend of growth of money supply and unemployment in Algeria according to models self_distributed regression by ARDL delay.

Keywords : money supply,unemployement,algeria,ARDL model

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
الملخص	1 -1
المقدمة العامة	أ-ب
الفصل الأول :الإطار النظري لعرض النقد	9
تمهيد	9
المبحث الأول :ماهية عرض النقد	10
المطلب الأول :تعريف عرض النقد	10
المطلب الثاني : مكونات عرض النقد	12
المطلب الثالث : مقابلات عرض النقد	14
المطلب الرابع : النظريات المفسرة لعرض النقد	16
المبحث الثاني : جهات إصدار النقود	21
المطلب الأول : عرض النقود من طرف البنك المركزي	21
المطلب الثاني : عرض النقود من طرف الخزينة العمومية	23
المطلب الثالث : خلق النقود من طرف البنوك التجارية	24
المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في عرض النقد وأدوات السياسة النقدية	27
المطلب الأول : العوامل المؤثرة في عرض النقد	27
المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية	29
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني :التأصيل النظري للبطالة	34
تمهيد	34
المبحث الأول :ماهية البطالة	35
المطلب الأول : مفهوم البطالة	35
المطلب الثاني : أنواع البطالة	38
المطلب الثالث :أسباب البطالة وأثارها	40
المطلب الرابع : طرق قياس حجم البطالة	43
المبحث الثاني : النظريات المفسرة للبطالة	44
المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية للبطالة	44
المطلب الثاني : النظرية الكنزية للبطالة	46
المطلب الثالث : النظرية النيوكلاسيكية	47
المبحث الثالث : علاج البطالة وطرق معالجتها	48
المطلب الأول : معالجة البطالة في الإسلام	48

المطلب الثاني : معالجة البطالة في الدول النامية	49
المطلب الثالث : وسائل علاج البطالة	50
خلاصة الفصل	52
الفصل الثالث :النمذجة القياسية لأثر نمو عرض النقد على البطالة في الجزائر	54
تمهيد	54
المبحث الأول : عرض النقد والبطالة في الجزائر	55
المطلب الأول : تطور عرض في الجزائر	55
المطلب الثاني : تطور إتجاه نمو عرض النقد والبطالة في الجزائر	57
المبحث الثاني : التطبيق القياسي لأثر عرض النقد على البطالة في الجزائر	58
المطلب الأول : توصيف النموذج المقدر	58
المطلب الثاني : منهجية قياس وتحليل النتائج	60
خاتمة الفصل	63
الخاتمة	65
قائمة المراجع	68

فهرس الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الميزانية المختصرة لقطاع البنوك التجارية	14
2	الميزانية المختصرة للبنك المركزي	14
3	ميزانية الاقتصاد (الجهاز المصرفي)	14
4	عملية اشتقاق النقود	24
5	اشتقاق النقود في حالة التسرب النقدي	25
6	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)	60
7	اختيار فترة التأخير المثلى في النموذج (UECM)	61
8	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج نتائج (ARDL)	61

فهرس الأشكال :

الرقم	عنوان الإشكال	الصفحة
1	عرض النقد من وجهة نظر الكنزيون	16
2	عرض النقد من وجهة نظر النظرية الكمية الحديثة	18
3	إيضاح من هم العاطلون عن العمل	37
4	توازن سوق العمل عند المدرسة الكلاسيكية	45
5	الفجوة الانكماشية في الاقتصاد	46
6	تطور عرض النقد في الجزائر خلال الفترة 1964-2018	55
7	تطور المؤشر واتجاه البطالة في الجزائر M2-PIB	57

المقدمة العامة

لقد ظلّت قضية البطالة وخلق مناصب محور اهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف المدارس التي ينتمون إليها، وامتد الاهتمام إلى الخبراء وبعض المنظمات الدولية وصنّاع القرار في مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية في محاولة منهم لتفسير الخلل القائم في سوق العمل، وطرح البدائل الممكنة التي من شأنها معالجة هذه الإشكالية أو التقليل من حدتها.

ويعني وجود قدر من البطالة في اقتصاد أي بلد أمرا طبيعيا، لكنها إذا تجاوزت حدودا معينة فأنها تصبح مشكلة لها خطورتها. إذ يجمع علماء الاقتصاد والخبراء على أن نسبة البطالة إذا بلغت معدلا يكتب برقمين فهي سيئة جدا بالنسبة إلى اقتصاد أي بلد، ما يستوجب إجراءات استعجاليه وفاعلة لتخفيضها وبالتالي تفادي نتائج كا رثية تترتب عنها. يجمعون أيضا على أنه إذا تراوحت البطالة بين 10 و15 في المئة، فإن الأمر يعد خطيرا جدا، فإذا تعدى هذه النسبة الأخيرة فهو كارثي وغير مقبول، وفي الوقت نفسه يصبح من الصعب إيجاد الحلول له.

والبطالة لا تعبَر فقط عن طاقة عاطلة في الاقتصاد بسبب عدم تشغيل عنصر العمل بأكمله، ولا تعكس استغلالا غير كفء للموارد فحسب بما يتضمنه ذلك من إهدار وتبديد لإنتاج كان يمكن تحقيقه واستخدامه في توفير إشباع أفضل للحاجات، ولكنها تعني ما هو أكثر من ذلك، حيث تمس حياة أفراد المجتمع وتؤثر بشدة على سلوكياتهم وتصرفاتهم، من هنا تنبع خطورتها، مما يجعلها في مقدمة المشاكل التي تعنى باهتمام الدول المتخلفة، خاصة وأن معالجتها قد يتسبب في زيادة حدة مشاكل أخرى لا تقل أهمية، وفي مقدمتها مشكلة التضخم.

وبحسب الأدبيات التجريبية، يعتبر عرض النقد أحد المتغيرات الذي يفترض أن يؤدي إلى خفض معدلات البطالة وتوفير فرص عمل داخل الاقتصاد الوطني، على اعتبار أنّ النقود متغير استراتيجي يؤثر على النشاط الاقتصادي، فهي تمس جميع قطاعات الاقتصاد بشكل عام إذ لا يقتصر دورها على القيام بدور الوساطة في المبادلات وقياس قيم السلع والخدمات، بل يتعدى ذلك إلى التأثير المباشر في متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل المستوى العام للأسعار، لذا تسعى جميع الدول في مختلف أنحاء العالم إلى توجيهها وإدارتها وفق ما تسعى إليه لتحقيق أهدافها من بينها تخفيض معدلات البطالة إلى مستوياتها الطبيعية.

I- مشكلة البحث

من خلال ما تم عرضه سابق تتبين لنا ملامح إشكالية هذا البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر نمو عرض النقد على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980- 2018؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي **أسئلة فرعية**، نوجزها فيما يلي:

1- ما هي طبيعة العلاقة بين عرض النقد والبطالة من الناحية النظرية؟
2- ما هي طبيعة العلاقة بين عرض النقد والبطالة في الجزائر من الناحية التجريبية؟
3- في حالة وجود علاقة بين عرض النقد والبطالة في الجزائر، هل يمكن الاعتماد على نتائجها في رسم الخطط والسياسات الاقتصادية المناسبة لخلق فرص عمل وتخفيف معدلات البطالة إلى مستوياتها الطبيعية؟

II-فرضيات البحث

حتى نتمكن من معالجة هذا البحث نضع إجابة مبدئية لهذه الإشكالية تتمثل في الفرضيات التالية:

1- وجود علاقة عكسية بين عرض النقد والبطالة، فالنقود تؤثر على النشاط الاقتصادي وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي ومنه إلى تخفيض معدلات البطالة.
2- وجود علاقة عكسية بين عرض النقد والبطالة في الجزائر من الناحية التجريبية (القياسية).
3- بالنظر إلى معدلات النمو الاقتصادي الضعيفة المحققة في الجزائر وأيضا معدلات نمو المعروض النقدي واستنادا للدراسات التجريبية المتناولة لهذا الموضوع، فإنه يفترض غياب تأثير معدلات نمو العرض النقدي على البطالة في الجزائر.

III- هدف البحث

يكمن الهدف الرئيسي من بحثنا هذا في اختبار أثر تغير عرض النقد في الجزائر على تزايد معدلات البطالة، بغية تجنب هذا التزايد في المستقبل.

IV-دوافع اختيار الموضوع

هناك العديد من الدوافع التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع، نوجزها في مايلي:

- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع في البلدان العربية.
- توفر أغلب الإحصائيات لأجل التحليل والدراسة.
- الرغبة في تعلم البرامج الإحصائية مثل ...SPSS, EVIEWS

V- منهج البحث

لمعالجة موضوع هذا البحث بطريقة جيدة نتبع منهجين متكاملين ومتناسقين: المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي الاستقرائي. فالمنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال استخدام التحليل الوصفي بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى التحليل البياني والرياضي كلما استدعى الأمر ذلك. أما المنهج الاستنباطي الاستقرائي فمن خلال استخدام بعض النماذج الاقتصادية التي تمكننا من قياس مدى تأثير نمو المعروض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر، بالإضافة إلى حساب المرونات القصيرة والطويلة الأجل.

VI-صعوبات البحث

بالإضافة إلى الصعوبات التي اعترضت بحثنا هذا فيما يتعلق بقلة المراجع المتناولة لموضوع الدراسة في العالم العربي عموما، وخاصة الفصل الثالث الخاص بالدراسة التجريبية، فمعظم المراجع المتوفرة لا تقدم دلالات حول طبيعة العلاقة واتجاهاتها. إضافة إلى مشكل قياس عرض العمل (البطالة) وأيَ مؤشر الواجب استخدامه. مشكلة أخرى تتمثل في صعوبة الحصول على المعطيات من مصدر واحد، مما دفعنا إلى تنويع المصادر بين مختلف الهيئات الرسمية الحكومية والبنك الدولي، فوجدنا أنفسنا أمام صعوبة أخرى تتمثل في تضارب المعطيات واختلافها اختلافا كبيرا.

VII- خطة البحث

للإجابة عن التساؤلات المطروحة ولاختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة، تمَ تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول وهي:

الفصل الأول: بعنوان "الإطار النظري لعرض النقد" ويضم مبحثين، المبحث الأول بعنوان "ماهية عرض النقد" أما المبحث الثاني بعنوان "جهات إصدار النقد" أما المبحث الثالث يضم "العوامل المؤثرة في عرض النقد و أدوات السياسة النقدية "

الفصل الثاني: بعنوان "الإطار النقدي للبطالة " ويضم مبحثين، المبحث الأول بعنوان "ماهية البطالة " أما المبحث الثاني بعنوان "النظريات المفسرة للبطالة "، أما المبحث الثالث بعنوان " علاج البطالة وطرق معالجتها"

الفصل الثالث: بعنوان "النماذج القياسية لأثر نمو عرض النقد على البطالة في الجزائر" ويضم مبحثين، المبحث الأول بعنوان "عرض النقد والبطالة في الجزائر " أما المبحث الثاني بعنوان "التطبيق القياسي لأثر عرض النقد على البطالة في الجزائر "

ويختم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول

تمهيد:

أصبحت النقود في العصر الحديث تمثل عصب الحياة في أي إقصاد في العالم والتحكم فيها يعني التحكم في دقة وتوجيه الاقتصاد، فمن خلال تغيير أسعار الفائدة يمكن تغيير وتوجيه الموارد الاقتصادية من قطاع إلى أخر، من خلال تغيير حجم وكمية النقود في الاقتصاد يمكن تغيير حالة الاقتصاد من الحالة المرضية إلى الحالة الصحية والعكس، ومع ذلك فإن تزايد الاهتمام بالاقتصاديات النقدية من خلال التحكم في عرض النقد وإتباع سياسة نقدية سليمة لإنجاح السياسة المستهدفة على مستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي، له دور في تحقيق الاستخدام الأمثل لما هو متاح للمجتمع من موارد مادية وبشرية ورغم أن المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، مستوى التوظيف، حجم الانتاج، مستوى الدخل القومي، تعتمد في المقام الأول على ما هو متاح من موارد اقتصادية إلا أن اتباع سياسة نقدية غير سليمة تقلل من الاستفادة لما هو متاح من قدرات وإمكانيات مادية وبشرية مما يعني ضرورة تهيئة الظروف النقدية الملائمة في الاقتصاد . وعليه فالمحور الأساسي الذي يدور حوله هذا الفصل هو عرض النقد بحيث يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي :

- **المبحث الأول: ماهية عرض النقد.**
- **المبحث الثاني: جهات إصدار النقود.**
- **المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في عرض النقد وأدوات السياسة النقدية.**

المبحث الأول: ماهية عرض النقد

يطلق على رصيد النقود داخل الاقتصاد عن أي لحظة من الزمن مصطلح"MONEY" تعريفات يستخدمها رجال الاقتصاد والمال لمصطلح "عرض النقود" وتتفق جميع التعريفات في أن هذا العرض يشمل كمية العملة المتداولة بالإضافة إلى نقود الودائع، وسوف نستعرض في هذا المبحث تعريف عرض النقود مكونات عرض النقود، مقابلات عرض النقود، النظريات المفسرة لعرض النقود.

المطلب الأول: تعريف عرض النقود

ينصرف مفهوم العرض النقدي إلى رصيد الأشياء التي تستخدم كوسيط في التبادل، وفي إطار هذا المفهوم العام تتعدد مفاهيم العرض النقدي بحسب ما تحتوي عليه هذه المفاهيم إلى جانب النقد المتداول والعملة المتداولة، من أنواع الأشياء التي تتمتع بدرجة عالية جدا من السيولة أي تلك التي يمكن تحويلها فورا إلى نقود دون تقلب في قيمتها أو بتقلب يحدث في أضيق الحدود. وفي ضوء ذاك يتم التمييز بين أربعة مفاهيم لعرض النقود :

عرض النقود بالمعنى الضيق:(M1)

ويعبر هذا المفهوم عن العرض الضيق لنقود ويبدأ بالوظيفة الأولى لنقود والتي هي وسيلة للتبادل، ومن ثم تعرف الأصول التي تدخل في هذا المفهوم بأنها تلك الأصول التي تتمتع بدرجة كبيرة من السيولة والتي تتميز عن غيرها من الأصول بأنها تستخدم بصفة مباشرة كوسيلة للمدفوعات بحيث يتم التبادل في سهولة ويسر. ويتكون العرض النقدي في مفهومه الضيق (M1) من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وكل الحسابات التي يمكن السحب عليها بالشيكات[1].

ويستبعد هذا المفهوم الضيق العملة المحتفظ بها لدى الجهاز المصرفي في خزائنه من مكونات عرض النقد باعتبارها ليست متداولة كما تم استبعاد ما يعرف بأشباه النقود مثل الودائع الادخارية والودائع بإخطار والودائع الأجل باعتبارهم لا يتمتعون بالسيولة التي تتمتع بها العملة المتداولة والودائع تحت الطلب وهذا ما يقلل من إمكانية استخدامهم كوسيلة لتبادل . وهكذا يمكن التعبير عن السيولة النقدية بمفهوم العرض الضيق لنقود بالمعادلة التالية :

M1 = العملة في التداول خارج النظام المصرفي+الودائع الجارية+ الودائع الآجلة القابلة للسحب والتحويل التلقائ

عرض النقود بالمعنى الواسع :(M2)

ويعرف بالسيولة المحلية الخاصة، وتشمل على (M1) مضاف إليه الودائع لأجل بالبنوك وودائع توفير لدى صناديق التوفير (أشباه النقود) وهي أقل سيولة من (M1) [2] وتعود أسباب التوسع في عرض النقد هنا إلى أن القطاع المالي في الدول المتقدمة وفر جزاء كبيرا من الموجودات المالية التي يمكن تحويلها لوسائل فع بسهولة وسرعة وفي نفس الوقت تدر عائد وهداه الموجودات تعتبر وسائل قريبة من النقود بحيث تستطيع أن تحل محل النقود كمخزن للقيم ويمكن استخدامها كقوة شرائية [3]. ويمكن توضيحها في المعادلة التالية :

M2=M1+ الودائع الإدخارية والودائع الصغيرة

عرض النقد بالمعنى الأوسع: (M3)

وهو التعريف الأوسع لعرض النقد ويشمل بالإضافة إلىM2 السيولة المحلية الخاصة والودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذونات الخزينة، وهي أقل سيولة من M2 بحيث يشمل هذا التعريف ودائع تستخدم

[1] محب خلة توفيق، **الإقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة1، دار الفكر الجامعي للنشر، الأسكندرية، 2011، ص ص61 62.
[2] محمد ابراهيم عبد الرحيم ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، دار التعليم الجامعي الإسكندرية ، 2014 ، ص138
[3] اكرام حدد ،**النقود والمصارف** ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، 2008 ، ص89

أصلا مستودع للثروة أو مخزن للقيمة، ومع ذلك يمكن استخدامها وسيطا لتبادل " بتكلفة معينة" هذه التكلفة هي الجزاء الذي تفرضه والبنوك والمؤسسات المالية على أصحاب هذه الودائع عن رغبتهم في تحويلها من الشكل الذي خصصت له أصلا [1] .

ويمكن توضيحه في المعادلة التالية:

M3=M2+ أنواع الودائع الكبيرة ذات الطابع الادخاري أو الاستثماري المتخصص

السيولة العامة للاقتصاد : (M4)

يشمل عرض النقد بمعناه الأوسع (M3) مضافا إليه بقية الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية، كالأوراق المالية العامة والسندات الممثلة للقروض، سواء أصدرتها الحكومة أو المشروعات الخاصة، والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والودائع الحكومية والأوراق التجارية.[2]

M4=M3+ الأصول والخصوم النقدية لدى البنوك المتخصصة

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية لنشر، الإسكندرية ،2003 ، ص 42- 43

[2] سنوسي خديجة ، **دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ، في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك كلية العلوم اقتصادية وعلوم تسيير ،2014 ، ص14

ويبقى تقسيم المعروض النقدي إلى هذه العناصر يختلف من بلد لأخر، وذلك حسب تطور النظامين المالي والمصرفي فيه خاصة وتطور الاقتصاد عامة، فهناك بعض الدول تقسم المعروض النقدي إلى مجمعين فقط(M1وm2) وهي عادة الدول المتخلفة، وهناك دول أخرى تصل حتى إلى(M5) وتمثل الدول المتقدمة . وأخيرا يمكننا أن نستنتج أن المعروض النقدي يتكون من النقود القانونية الورقية الصادرة عن البنك المركزي والنقود المساعدة التي تصدرها الخزانة العامة، بالإضافة إلى النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تحدثها البنوك التجارية، المدخرات وغيرها من الأصول المالية

المطلب الثاني : مكونات العرض النقدي

ويمكن التمييز بين نوعين من مكونات عرض النقد

الفرع الأول ـ النقود

وهي عبارة عن العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، مضافا إليها الودائع تحت الطلب وتتمثل في:

أولا – النقود القانونية :

وهي عبارة عن النقود الورقية، والنقود المعدنية المساعدة، وتصدر هذه النقود من طرف البنك المركزي . وهي تعبر عن الشكل الأعلى للسيولة التامة والنهائية. وتمثل التزامات البنك المركزي تجاه الاقتصاد ككل وبما أن البنك المركزي هو الذي يصدرها، لذلك تسمى أيضا النقود المركزية [1]، وهي على شكلين :

الأوراق النقدية (أوراق البنكنوت) :

يعتبر البنكنوت أهم أنواع النقود قاطبة، وأكثرها شيوعا واستخداما في جميع دول المتقدمة والمتخلفة، والبنكنوت عبارة عن أوراق يصدرها البنك المركزي بناء على مجموعة من القواعد والقوانين التي تشرعها السلطة الحاكمة والتي تحكم الكمية التي تصدر منها والقواعد تختلف من دولة إلى أخرى من حيث التفاصيل ولكنها تتفق جميعا من حيث الخطوط العامة فنجد مثلا: أن جميع القوانين والقواعد التي تحكم إصدار البنكنوت تتفق من حيث اعتبارها بمثابة الخصوم على البنك الذي أصدرها وبالتالي يتحتم على البنك الاحتفاظ بأصول مساوية تماما في قيمتها لقيمة ما أصدره من بنكنوت وتسمى بالغطاء النقدي .[2]

النقود المساعد (نقود التجزئة) :

وهي النقود المعدنية تصدرها وزارة المالية في شكل قطع نقدية (فضة، برونز، نيكل) تكون مهمتها

القيام بمساعدة النقود الورقية في تسهيل عمليات المبادلات ضئيلة القيمة. ولذلك فأن هذه النقود لا تتمتع بقوة إبراء غير محدودة، بل يستطيع الدائن أن يرفض قبولها في تسديد دينه، إذا تجاوز الدين حدا معينا تم تحديده بحكم القانون . [3]

ثانيا النقود الكتابية (الودائع تحت الطلب) :

ويسمى هذا النوع من النقود بالنقود المصرفية أو نقود الودائع وتمثل الإيداعات التي تتخذ أشكال حسابات مصرفية جارية (تحت الطلب) لدى البنوك التجارية. وتسجل كرصيد دائن لصالح حسابات الوحدات الاقتصادية .[4]

---

[1]الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، طبعة 7 ،ديون المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2010 ،ص ص 37 _38

[2]حسين محمد سمحان ، **اقتصاديات النقود والمصارف** ،الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ص ص 34 35

[3]محمد حسين الوادي ، **النقود والمصارف** ، الطبعة الاجل الأولى ، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة ،2010 ، ص26

[4]محمد ابراهيم عبد الرحيم ، مرجع سابق،ص 25

10 عبد المجيد قدري ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،2003 ، ص :68

الفرع الثاني: شبه النقد

وهي الأصول السائلة غير النقدية المتكونة من بعض ديون والتزامات المؤسسات المالية، وتضم الودائع لأجل، ودائع الادخار، سندات الدول ذات الأجل القصير، وعقود التأمين،[1] وغيرها من الأصول التي لا يمكن وضعها مباشرة قيد التداول، وتتمثل هذه الأصول في :

أولا الودائع لأجل:

تعرف الودائع لأجل بأنها أموال يودعها الزبون في البنك مع امتناعه عن طلبها قبل انقضاء أجل معين، وميزة هذه الودائع بالنسبة للبنك بأنها لا ترتبط بأي خطر للسحب كما هو الحال بالنسبة للودائع تحت الطلب وبالتالي فإن البنوك تكافئ هذه الودائع ،وذلك بمنح فوائد لأصحابها أعلى من سابقتها .

وهناك عدة أنواع من الودائع لأجل ومنها ما يلي :

- الودائع ذات أجل استحقاق محدد وهذا الأجل محدد مسبق.
- الودائع بإشعار: حيث يجب مرور فترة معينة بين وقت الطلب وعملية السحب نفسها، أي أنها تتضمن إشعار البنك قبل عملية السحب.

- الودائع المخصصة: وهي ودائع تقدم للبنك من أجل استعمالها في عملية معينة مثل ما تودعه الشركات من أجل دفع أرباح مساهمتها أو دفع أجور عمالها[2].

ثانيا: الودائع على الدفتر:

هي تلك الودائع الادخارية المودعة لدى البنوك التجارية يتحصل صاحبها على فائدة على المبلغ غير المسحوب، وتسحب عند الطلب دون استعمال الشيك، ولكن بواسطة الدفتر تم استعمال المبلغ المسحوب لتسديد الدين، أو في تسوية المعاملات .[3]

المطلب الثالث : مقابلات عرض نقد

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد، والتي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية، وهذا يعني أن لنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها، حيث توجد مقابلات المعروض النقدي في جانب الأصول للميزانية الموحدة للنظام المصرفي بعد دمج ميزانيتي البنك المركزي والبنوك التجارية [4]. كما هو موضح في الشكل الأتي :

الجدول رقم (1) : الميزانية المختصرة لقطاع البنوك التجارية

الموجودات	الالتزامات
_ احتياطات	_ الودائع بأنواعها
_ قروض للاقتصاد	_ إعادة تمويل الاقتصاد

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع المستعملة

[2]ساسي فطيمة **أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص** -أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية – جامعة بسكرة – 2015 –ص44

[3]الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص : 27

[4]وليد العايب لحلو بخاري,**اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية** ، مكتبة حسين العصرية ، بيروت ،لبنان ،2013،ص 82

الجدول رقم (2) : الميزانية المختصرة للبنك المركزي

الموجودات	الالتزامات
_ ذهب وعملات أجنبية	_ النقود القانونية
_ قروض للخزينة العامة	_ احتياطات البنوك
_ إعادة تمويل الاقتصاد	_

المصدر : سنوسي خديجة،دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي علوم التسيير تخصص ماليى وبنوك 2015

الجدول رقم (3): ميزانية الاقتصاد (الجهاز المصرفي)

الموجودات	الالتزامات
_ ذهب وعملات أجنبية	_ الودائع بأنواعها
_ قروض للخزينة	_ النقود القانونية
_ قروض للاقتصاد	_

المصدر: سنوسي خديجة،دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي علوم التسيير تخصص ماليى وبنوك 2015

وعليه تتمثل العناصر المكونة لمقابلات الكتلة النقدية فما يلي:

_ الذهب والعملات الأجنبية[1]:

إن التبادل التجاري بين الدول العالم ينتج من عمليات الاستيراد والتصدير، وتتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أو رصيد العملات الأجنبية.

- العملات الأجنبية: ففي حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو جذب أموال خارجية، فأنها تحصل على عملات أجنبية، وبالتالي يحصل عليها البنك المركزي، وبما أن هذه الأخيرة لا يمكن تداولها محليا فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية، ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة .

أما في حالة حدوث العكس، وقيام الدولة بعملية الاستيراد أو خروج أموال خارج الوطن، فإن المستورد يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية، فيقوم بتقديم مقابل ذلك مبالغ نقدية بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يعطي مقابلها عملة أجنبية لتسديد قيمة الواردات .[1]

- الذهب : يستعمل الرصيد الذهبي لتغطية إصدار النقد القانوني، ولكن نظرا لإهمال نظام قاعدة الذهب فقد تقلص هذا الدور وأصبح يستعمل في التسويات الدولية، إذ عادة ما تلجأ الدولة إلى استعمال الذهب في المدفوعات الخارجية عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات أثناء حدوث الأزمات الاقتصادية، حيث تفقد الدول ثقتها في العملات الوطنية، إذا يمثل الذهب قوة شرائية عالمية.

وبالتالي فإن عمليات التصدير إلى الخارج تزيد من حجم الكتلة النقدية المحلية، وكذا دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد، ويحدث العكس في حالتي الاستيراد وخروج الأموال إلى الخارج، أي تقلص حجم الكتلة النقدية المحلية .[2]

2_ القروض الممنوحة للاقتصاد :

[1] وليد العايب ، مرجع سابق ، ص82 .
[2] محمد ألمان الشريف ، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية** ، الطبعة الاولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003، ص ص 66، 67

يعتبر الائتمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدار النقدي، لأنه من العنصر الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، فهو عبارة عن قروض تقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات والإفراد، سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو بخصم أوراق تجارية أو فتح اعتمادات، وفي جميع هذه الصور تكون هناك عملية خلق نقود الودائع مقابل تقديم هذا الائتمان مما يزيد في حجم الكتلة النقدية، كما أن هذا يدفع البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي، أو تطلب قروضا منه باعتباره المقرض الأخير، بإصدار نقود قانونية وبالتالي فإن حجم الكتلة النقدية سيتأثر كلما طرأ تغير في الائتمان المقدم للاقتصاد .

ويعتبر الائتمان المقدم القصير الأجل أكثر تأثير على الكتلة النقدية، لأنه عادة ما يغطى بالودائع الجارية، أما الائتمان المتوسط والطويل الأجل فيرتبطان بالودائع لأجل والودائع الادخارية على التوالي.

3 _ القروض المقدمة للخزينة العمومية :

تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق بنود النفقات والإيرادات العامة، فهي تمثل الصندوق المالي لدولة، وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية، ولكن مع تطور وظائف الدولة الحديثة وتوسيع نشاطها، أصبحت غالبا لا تتوصل إلى تغطية النفقات بالإرادات العادية (الضرائب)، لذلك فإن الخزينة العمومية تلجأ إلى البنك المركزي، كما تتوجه لبنوك التجارية وإلى الوحدات الاقتصادية لتزويدها بالموارد النقدية التي تحتاج إليها لسد العجز في ميزانية الدولة .

وتشمل القروض المقدمة للخزينة العمومية على ما يلي:

- التسبيقات المقدمة من طرف البنك المركزي .
- السندات التي تكتب فيها المؤسسات المصرفية والمالية.
- السندات التي يكتب فيها الجمهور (عائلات، مشروعات).[1]

المطلب الرابع : النظريات المفسرة لعرض النقد

سوف نتحدث هنا على بعض النظريات التي تطرقت لموضوع عرض النقود ومنها:

الفرع الأول – نظرية كينز النقدية الحديثة :

إن النظرية النقدية لكينز كما يراها الكينزيون الحاليون يمكن إيضاحها مستخدمين الشكل (4) ، وأول شيء نلاحظه فيما يتعلق بهذا الشكل أن الاقتصاد يمكن تقسيمه إلى قسمين، القطاع المالي والقطاع الحقيقي، القطاع المالي – داخل الدائرة الكبيرة يحوي الظاهرة النقدية الخالصة، أي يحوي المؤسسات المالية مثل البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى من غير البنوك كذلك يحوي القطاع المالي الوسطاء الماليين والأصول المالية مثل الديون القصيرة الأجل والديون الطويلة الأجل والنقود، أما القطاع الحقيقي _ الجزء خارج الدائرة – أنما يشمل السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الخاص والقطاع العام ، والقطاع الحقيقي هو القطاع الذي يحدد مستوى معيشة الأفراد والذي يكون موضع الاهتمام . [2]

الشكل رقم(1): عرض النقد من وجهة نظر الكينزيون

---

[1] وليد العايب ، مرجع سابق ،ص ص 82 83.

[2] علية عبد الباسط عبد الصمد ،**اثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، فرع الاقتصاد التطبيقي ، وإدارة المنظمات ، 2011 ، ص 19

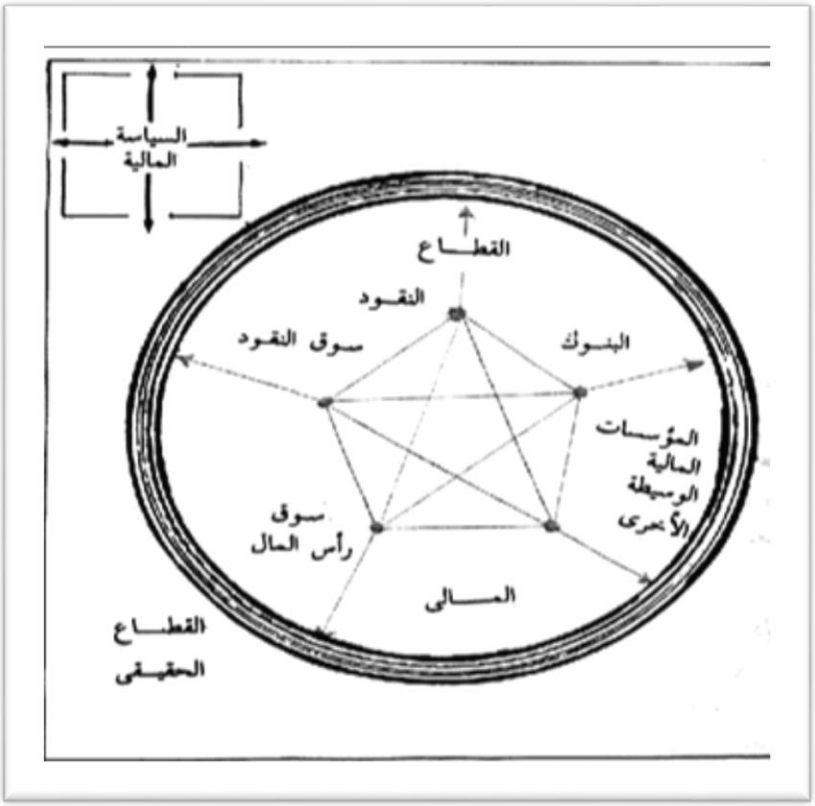

المصدر : سامي خليل ، الاقتصاد الكلي ،كتاب الثاني ،وكالة الأهرام للنشر والتوزيع ،القاهرة ،1994 ص:134

فزيادة السلع والخدمات تؤدي إلى تحسين أحوالنا المعيشة ولكن بنفس الشيء لا يمكن قوله بالنسبة للقطاع المالي .

إن مضاعفة النقود أو الديون والأسهم العادية لن يكون لها أي أثر مالم تكن بطريقة ما تؤثر على القطاع الحقيقي، فالسؤال الأساسي للنظرية النقدية هو كيف أن التغيرات في القطاع المالي تؤثر على القطاع الحقيقي ؟

والكينزيون الحاليون لديهم إجابة معقدة اهذ السؤال، يلاحظ من خلال الشكل (4) أن النقطة التي تمثل النقود إنما هي نفس حجم النقاط الأخرى في القطاع المالي، وقد رسم الشكل بهذه الكيفية للتأكيد على حقيقة أن الكنزيون المحدثين ينظرون إلى النقود على أنها أصل من بين الكثير من الأصول المالية، فهم يعترفون بأن النقود لها أهمية، وأحد أسباب ذلك هو أن عرض النقود من الممكن إدارته، بينما عرض الأصول المالية الأخرى لا يمكن إدارته هذا بالإضافة إلى أن النقود تامة السيولة مقارنة بالأصول المالية الأخرى ، ولكن بينما يرى الكينزيون أن النقود هامة إلا أنهم لا ينظرون إليها على أنها المسيطر على القطاع المالي في الاقتصاد فالأدوات المالية أخرى وكذلك المؤسسات المالية ذات أهمية أيضا. والأن لنفرض حدثت زيادة في كمية النقود المعروضة، فالكنزيون المحدثون يرون أن الآثار المترتبة على ذلك كخطوة أولى، هي سلسة من التداخلات المعقدة داخل القطاع المالي فزيادة عرض النقود مثلا تجعل العامة يشعرون بزيادة درجة السيولة لديهم ، ولذلك فإن الأفراد يحاولون الانتقال من النقود إلى أدوات الائتمان القصيرة الأجل، التي تؤدي بدورها إلى تخفيض سعر الفائدة القصير الأجل، والتغيير في سعر الفائدة القصير الأجل سوف يؤثر على سعر الفائدة الطويل الأجل وعلى سوق الأوراق المالية، والتي ستؤثر بدورها على سلوك بنوك الادخار والإقراض وشركات التأمين وهكذا، هذه السلسلة من الأحداث معروفة بنظرية "المحفظة "، والكينزيون المحدثون يرون أن نظرية المحفظة ذات أهمية وهي مفتاح الحيرة في النظرية النقدية .

والمواء مات في المحفظة في القطاع المالي ستنتشر بعد ذلك إلى القطاع الحقيقي من خلال نشاطات كل المؤسسات المالية المختلفة، ويلاحظ في الشكل رقم (1) أن القطاع المالي له حدود محددة بالخط الدائري

الأسود السميك والذي يفصل القطاع المالي على القطاع الحقيقي، ويشير هذا الخط الحدودي إلى أن الكنزيين المحدثين يرون أن انتقال الاضطرابات من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي، هو أحد المشاكل الأساسية التي يجب أن تقوم النظرية النقدية بتحليلها، أي أنهم يعتقدون أنه من الأهمية يمكن أن نتفهم الطبيعة الدقيقة ل "ميكانيكية الانتقال "، التي تربط القطاع المالي بالقطاع الحقيقي، كيف يعمل وعما إذا كان قويا أو ضعيفا، وبوجه عام فإن تحليل الكينزيين لميكانيكية الانتقال إنما تكون من خلال معدل العائد، أي سعر الفائدة ومعدل الربح وما إلى ذلك فمثلا: رجل الأعمال الذي يفكر في بناء عمارة سكنية إنما يقرر تغييرا في القطاع المالي سعر الفائدة قد أنتقل إلى القطاع الحقيقي (بناء عمارة السكنية) .

وما يجب ملاحظته فيما يتعلق برأي الكينزيين المحدثين عن الدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاد القومي هو أنه إما ضعيف أو انه شارد أو الاثنان.[1] وهناك نقطتان هامتان في تحليل مواء مات المحفظة وميكانيكية الانتقال.

وفيما يتعلق بمواءمات المحفظة، فإن الكنزيين يرون أن التغير في كمية النقود قد يكون له أثار مختلفة في أوقات مختلفة، وذلك متوقفا على طبيعة المواء مات التي تتم في المحفظة، هذا بالإضافة إلى أن هناك تغيرات عضوية قد تحدث في القطاع المالي والتي تؤثر على القطاع الحقيقي ، ولكن ليس لها علاقة بالتغير في كمية النقود .

فالانهيار في سوق الأوراق المالية مثلا، أو التغيرات في القوانين المنظمة لبنوك الادخار والإقراض قد تؤثر على القطاع الحقيقي تماما كما تؤثر النقود، وعليه فإننا نحتاج أن نعرف القدر الكثير عن طبيعة مواءمات المحفظة قبل أن تتنبأ بالآثار الدقيقة للسياسة النقدية .

وفيما يتعلق بميكانيكية الانتقال، فإن الكينزيون المحدثين متشككون بعض الشيء فيما يتعلق بالآثار على القطاع الحقيقي، فالاضطرابات الأساسية في القطاع المالي قد تنتقل بوضوح مباشرة للقطاع الحقيقي ولكنها مرة أخرى قد لا تنتقل، فقبل أن نقرر من الضروري أن نكون ونختبر الكثير من القروض .

وبسبب هذه التحفظات فإن الكينزيين المتحدثين مترددون في أن يكون اعتمادهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على السياسة النقدية، فكمية النقود في الاقتصاد القومي هامة في رأيهم ولكن ليست بهذه الدرجة، بحيث أننا نهمل وسائل الاقتصاد الكلي الأخرى في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص فإن الكنزيين دافعوا على استخدام السياسة المالية بمعنى سلطة الحكومة في فرض الضرائب والإنفاق الحكومي بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي فالسياسة المالية تعمل مباشرة في القطاع الحقيقي وهذا موضح في المستطيل في الجزء الأعلى من الشكل رقم (4) فمثلا: فإن التخفيض في الضرائب الشخصية سوف يؤثر مباشرة على الدخل المتاح .

والمستهلكون – نظر لزيادة دخلهم المتاح سوف ينفقون أكثر من السلع الاستهلاكية وبذلك يستميلون الاقتصاد، أو أن برنامجا ضخما للإنفاق الحكومي لمد الخطوط السريعة سوف يستميل صناعة التشييد وصناعة السيارات وصناعات البترول وهكذا، ونظرا لإصرار الكينزيين على استخدام كلا من السياسة النقدية والسياسة المالية فإنهم يلقبون أحيانا "بالماليين" .[2]

<u>الفرع الثاني – نظرية الكمية الحديثة</u>

بالرغم من أن هناك بعض نقاط الخلاف الثانوية، فإن أنصار نظرية الكمية الحديثة يرون أن الاقتصاد القومي قائم على نفس مجموعة من المتغيرات مثل الكنزيون، فأنصار الكمية الحديثة لا يرفضون كلية التحليل الكنزي ويضعون نظاما جديد لرؤية العالم، بحيث أن الفرق الذي يفصل هاذين الفريقين أنما هو أكثر دقة من ذلك، ولا شك في التمييز بين النظريتين إلى حد كبير هو مسألة اختلاف في نواحي الاهتمام والتأكيد،

[1] علية عبد البسط عبد الصمد ، مرجع سابق ،ص21
[2] علية عبد البساط عبد الصمد ، مرجع سابق ، ص ص 22 23

فالاختلاف هو بالأكثر اختلاف في الدرجة أكثر منه اختلاف في النوع، ولكن لا يجب أن نخدع بهذا التشابه في الفكر التحليلي بحيث لا يهم أي النظريتين الصحيحة، فالآثار المترتبة على كل من النظريتين خاصة الآثار السياسية، إنما هي مختلفة تماما وعميقة .[1]

الشكل رقم(2) : عرض النقود من وجهة نظر النظرية الكمية الحديثة

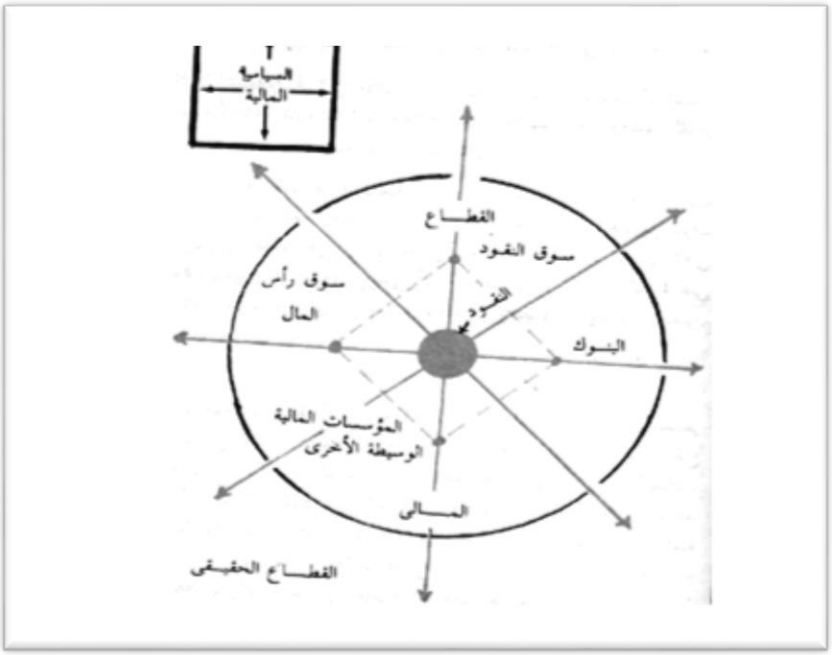

المصدر : سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلى ، الكتاب الثاني وكالة الاهرم للنشر والتوزيع ، القاهرة ،1994 ص 1346

فطبيعة نظرية الكمية الحديثة ونقاطها الأساسية التي على نقيض من النظرية الكنزية من الممكن تفهمها بمساعدة هذا الشكل، وأول ما يجب ملاحظته في هذا الشكل أنه يحوي نفس عناصر الشكل السابق، من خلال التمييز بين القطاع المالي والقطاع الحقيق، المؤسسات والأدوات المالية الخاصة بالقطاع المالي والسياسة المالية، ولكن يجب ملاحظة أن ترتيب العناصر المكونة للشكل رقم (4) يختلف عن ترتيب عناصر الشكل رقم (5) وأول اختلاف هو أن كمية النقود أصبحت تمثل مكانا مركزيا في الشكل رقم (5) وأصبحت ممثلة بنقطة أكبر بكثير من أي عناصر القطاع المالي الأخرى، والسبب في رسم هذا الشكل بهذه الكيفية هو إعطاء الشعور بأن أصحاب نظرية الكمية يرون أن النقود أنما هي قوة فائدة في القطاع المالي، وأنها أصل يسيطر كلية على بقية الأصول والأدوات المالية الأخرى ،وكنتيجة لوجهة النظر بأن النقود هي ذات أهمية طاغية، فإن أصحاب نظرية الكمية الحديثة يميلون إلى أن يكونوا أقل اهتماما من الكينزيين، فيما يتعلق بمواءمات المحفظة التي تأخذ دورها في القطاع المالي ومما لا شك فيه أن أصحاب نظرية الكمية لا ينكرون مثل هذه المواءمات، وكذلك لا يرون أنها غير مهمة، ولكن استجابة للتغير في كمية النقود تكون قوية وأن المقومات بواسطة المتغيرات الأخرى تكون ضعيفة، بحيث أن مواءمات المحفظة أنما تهمل لتصبح في المرتبة الثانية من الأهمية وفقا لوجهة نظر أنصار نظرية الكمية .

ونقطة أخرى من نقاط التعارض نظرية الكمية والنظرية الكينزية، أنما تكمل في طبيعة ميكانيكية الانتقال من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي، فعلى خلاف الكينزيين فإن أنصار نظرية الكمية لا يرون أي صعوبة على وجه التحديد فيما يتعلق بهذه الميكانيكية .

فوجهة النظر هذه قد عبر عنها في كل من الشكل رقم (4) والشكل رقم (5) بطريقتين :

[1] علية عبد الباسط عبد الصمد ، مرجع سابق ، ص 21 -23

أولا : أن الحاجز السميك بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي في الشكل رقم (4) قد أزيل في الشكل رقم (5)، معبرا بذلك على أن أصحاب نظرية الكمية لا يرون أن ميكانيكية الانتقال مشكلة أساسية .

ثانيا : يلاحظ في الشكل رقم (4) أن النقود ليست متصلة مباشرة مع القطاع الحقيقي، فبالنسبة للكنزيين فإن التغيرات في كمية عرض النقود أنما تنتقل إلى القطاع الحقيقي فقط بطريقة غير مباشرة من خلال المؤسسات المالية المختلفة، وعلى النقيض من ذلك في الشكل رقم (5) فالأسهم متجهة رأسا من كمية النقود إلى القطاع الحقيقي، فأصحاب نظرية الكمية يرون أن كمية النقود لها تأثير مباشر على القطاع الحقيقي، بالإضافة إلى الآثار غير المباشرة من خلال مواء مات المحفظة، وأساسا فإن أصحاب نظرية الكمية يرون أنه لو حصل الأفراد على رصيد أكبر من النقود فإنهم سينفقون أكثر، وأن هذا الأنفاق سيؤثر على الدخل النقدي .[1]

الفرع الثالث : النظرية النقدية

لا يختلف "فريدمان " مع النظرية الكمية التقليدية في الطلب على النقود، إذا يعتقد أن كمية النقود المطلوبة من قبل الجمهور يعتمد على مستويات الأسعار فتتغير بتغيرها وبنفس النسبة وبعبارة أخرى يتفق "فريدمان " مع الرأي القائل أن مرونة الطلب على النقود تساوي واحد تجاه التغيرات في مستوى الأسعار أي أن كمية النقود المطلوبة من قبل الجمهور تتغير بشكل مباشر وبنفس النسبة مع التغيرات في مستوى الأسعار، كما يعتقد فريدمان أن الدخل الحقيقي يعتبر المحدد الأساسي للطلب على النقود، إلا أنه يرفض ادعاء النظرية الكمية في أن تكون مرونة الطلب على النقود تساوي واحد تجاه التغيرات في الدخل، وإنما يرى أن مرونة الطلب الداخلية للنقود أكثر من واحد وإنها بحدود 1.8، أي أن كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها ترتفع أو تنخفض بنسبة أكبر أو أقل من الزيادة أو النقصان في دخولها، واعتمد "فريدمان " في توضيح هذه الفكرة على اعتبار أن النقود سلعة كمالية مثلها مثل التمتع بالاستحمام أو الترويح عن النفس، إلا أن "فريدمان " يتفق مع "بيجو " من أن النقود ماهي إلا واحدة من الموجودات المتعددة التي يحتفظ بها أصحابها للحصول منها على منافع وخدمات، ويعتبر "فريدمان " أن عرض النقود ليس له أي أثر في المدى الطويل على النشاط الاقتصادي وإنما له أثر فقط على مستوى الأسعار ، بينما في المدى القصير يؤثر تأثير مباشرا على الإنفاق ومنه على الدخل .

حسب "فريدمان" فان عرض النقود متغير خارجي مستقلا عن الطلب عليه، وهو ما يجعل السياسة النقدية فعالة، فالبنك المركزي الذي يتحكم كليا في عرض النقود هو الذي يتوفر على وسائل تؤثر على السيولة البنكية، خاصة بتدخله في السوق النقدية وتأثيره بمعدلات الاحتياطي الإجباري، وليكون ذلك التدخل فعالا لابد أن يكون عرض النقود متغيرا مستقلا عن الطلب على النقود، أي أنه لا يتأثر بطلب الأعوان الاقتصاديين .[2]

[1] علية عبد الباسط عبد الصمد ، مرجع سابق ، ص ص24 25

[2] ضياء مجيد ،**الاقتصاد النقدي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2005 ، ص :136 - 137

المبحث الثاني : جهات إصدار النقود

نتطرق في هذا المبحث لعملية عرض النقود (خلق النقود)، لما لها علاقة بالسياسة النقدية، حيث تعرض هذه الأخيرة من طرف المؤسسات المكونة للجهاز المصرفي، والمتمثلة في البنك المركزي، الخزينة العمومية والبنوك التجارية، فالبنك المركزي يصدر النقود القانونية، والخزينة العمومية تصدر النقود المعدنية، أما البنوك التجارية فتقوم باشتقاق نقود الودائع .ولذلك قسمنا المبحث إلى المطالب التالية :

المطلب الأول : عرض النقود من طرف البنك المركزي

يعرف البنك المركزي بأنه مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة ومسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة، يمثل السلطة النقدية، ويأتي على قمة الجهاز المصرفي .

ويعتبر البنك المركزي الجهة الوحيدة المخولة من قبل الحكومة يحق إصدار العملة الوطنية المتداولة، وهذه المهمة أو الوظيفة تقتصر عليه دون غيره من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى. وتعد هذه الوظيفة من أولى الوظائف التي تكفل بها البنك المركزي، وارتبطت بمبررات تأسيسية بوصفه بنكا للإصدار من الناحية التاريخية تمييزا له عن بقية المصارف والمؤسسات المالية الأخرى التي تزاول العمل المصرفي والائتماني .

وتخضع البنوك المركزية كما كان في السابق لقيود قانونية وتشريعية تحدد وتنظم قدراتها وإمكانياتها في إصدار العملة. وهذه القيود المفروضة على حرية البنوك المركزية في الإصدار النقدي ترتبط بالأساس بمكونات غطاء العملة من حيث نوعية وحجم أو مقدار هذه المكونات فعندما كانت النظم النقدية تستمد على قاعدة الذهب، كانت التشريعات الحكومية تلزم البنوك المركزية بالاحتفاظ برصيد ذهبي يتناسب وكمية الإصدار من العملة، بهدف مواجهة طلبات تحويل العملة إلى ما يساويها أو ما يعادلها من الذهب، بحسب شروط قاعدة الذهب أنداك .[1]

وفي هذا الصدد فقد تطورت أنظمة الإصدار النقدي عبر المراحل التالية :

- نظام غطاء الذهب الكامل

في هذا النظام تفيد مقدرة البنك المركزي في الإصدار بحجم الذهب الموجود في الخزائن، أي أن احتياطي الذهب في هذه الحالة يكون بنسبة 100%، هذا النظام وإن كان يعطي ثقة كاملة في أوراق النقد المصدرة إلا أنه يؤدي إلى تقييد سلطة البنك المركزي في الإصدار، فلا يستطيع تلبية حاجات التجارة إذا ما دعت

الضرورة إلى التوسع، لذلك اضطرت الدولة إلى العدول عنه إلى نظم أخرى أكثر مرونة [2].

- **نظام التغطية الجزئية بالذهب**

طبقا لهذا النظام ينص القانون على ضرورة وجود الذهب كعنصر من عناصر الغطاء ولكن يعطيه أهمية أقل من الأهمية التي يحتلها في النظام السابق، فيسمح القانون لبنك الإصدار بتغطية أوراق النقد المصدرة بنسبة معينة من قيمتها بالذهب، والجزاء الأخر يغطي بالسندات الحكومية .

- **نظام الحد الأقصى للإصدار**

في هذه الحالة يحدد سقف لإصدار النقود الورقية دون الأخذ بعين الاعتبار حجم الرصيد الذهبي، حيث لا يتم استخدام الذهب كغطاء للعملة، وعادة ما يرفع هذا السقف كلما كانت البلاد بحاجة إلى مزيد من النقود .[1]

---

[1] حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل ،**إدارة المصارف الإسلامية** ، الطبعة الأولى ، دار وائل ،2010 ، ص44

[2] إسماعيل محمد هاشم ، **مذكرات في النقود والبنوك** ، الطبعة الأولى ، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت ،1996، ص76

- **نظام الإصدار الحر**

يعد نظام الإصدار الحر أكثر النظم النقدية تطورا ويطبق حاليا في كل البنوك المركزية في دول العالم المختلفة، ويتميز هذا النظام بأن قانون إصدار أوراق النقود القانونية لا ينص على حد أقصى لحجم النقد المصدر. ومن ثم فإن حجم الإصدار يخضع كليا في ظل هذا النظام إلى تقدير السلطة النقدية في الإصدار وفقا للسياسة النقدية المرغوبة، ولا يوجد أي قيد كمي من الذهب أو أي قيد قانوني في تحديد كمية العرض النقدي، الأمر الذي يعني أن هذا النظام قد حقق أقصى درجات المرونة لنظام إصدار وحدة النقد القانونية .[2]

وعليه فإن عملية إصدار النقود من قبل البنك المركزي اليوم لا تنطلق من فراغ، بل يستجيب البنك المركزي أساسا لحاجيات الاقتصاد الوطني، ويكون ذلك تبعا لحصوله على إحدى الأصول التالية: ذهب ، وعملات أجنبية، وسندات الخزينة وسندات تجارية .

ويقوم البنك المركزي بزيادة أو إنقاص المعروض النقدي باستعمال الوسائل التالية:

- الذهب والعملات الأجنبية والشيكات المسحوبة على البنوك الأجنبية:
- كما سبق وذكرنا (مقبلات المعروض النقدي) فهذه الأخيرة تأتي من المعاملات من الخارج، ففي حالة التصدير تزيد كمية النقود وتسمى إصدار النقود،أما في حالة الاستيراد فتسحب كمية من النقود وتسمى تدمير النقود .
- سندات حكومية:

وهو يعتبر إجراء تلجأ إليه الحكومة لتمويل مختلف نشاطاتها، تطلب من البنك المركزي إقراضها مقابل سندات الخزينة، ومما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي هو زيادة حيازة البنك المركزي للسندات الحكومية والعكس في حالة تدمير النقود .

- تسبيقات مقدمة إلى الخزينة العمومية: عادة وفي بعض الدول تختلف إيرادات الدولة عن نفقاتها، ولذلك تلجأ الخزينة إلى البنك المركزي

ليقدم لها تسبيقات (نسبة محددة) على أن ترجعها خلال السنة .

- الأوراق التجارية :

وذلك بإعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف البنوك التجارية، وذلك عند حاجة هذه الأخيرة للسيولة، مما يجعل البنك المركزي يقدم لها نقودا إن وجدت لديه أو قيامه بطباعها .[3]

المطلب الثاني : عرض النقود من طرف الخزينة العمومية

تقوم الخزينة العمومية بإصدار النقود المساعدة (المعدنية)، وهي نقود قانونية لا تشكل جزاء كبيرا من المعروض النقدي، فالغاية من إصدارها هو تسهيل المبادلات صغيرة الحجم والقيمة، وتحديد حجم المعاملات والحسابات المالية بصورة أكثر دقة .[4]

كما تقوم الخزينة العمومية بالتدخل مباشرة في خلق النقود، لأنها تكسب المبادرة في رفع الودائع من العائلات ومن مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات العمومية التابعة للدولة (جماعات محلية، دوائر حكومية، إدارات خدمية، إنتاجية .....الخ) وذلك وفق طريقتين :

---

[1]ضياء مجيد ،مرجع سابق ، ص249

[2]إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك ، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية** ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ،مصر ،2000،ص327

[3]محمد ألمان الشريف، مرجع سابق 66

[4]أحمد زهير شامية وأخرون ، **النقود والمصارف** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ،2013،ص 28

- الطريقة المباشرة: من خلال الحسابات الجارية التي يمكن فتحها لدى الخزينة العمومية.
- الطريقة غير مباشرة: تخص الحسابات الجارية المفتوحة في المراكز البريدية، لأن كل ودائع هذه المراكز تودع بدورها في حسابات خاصة بالخزينة العامة.[1]

تقوم الخزينة بتسديد مدفوعاتها بالجواء إلى نقد البنك المركزي أو إلى نقد البنوك التجارية بعد قيامها بالتحويل إلى حساب الدائن المفتوح لدى البنوك، وعندما يكون التسديد بنقود البنوك التجارية تعمد الخزينة إلى الدفع بواسطة البنك المركزي بعد أن توجه إليه أمرا بالتحويل، فيقوم البنك المركزي بتسجيل التحويل على حساب الخزينة من جانب ولصالح البنك التجاري من جانب أخر، هذا الأخير يعمل على قيد التحويل (الحوالة) على حساب البنك المركزي من جهة ولصالح العميل الدائن للخزينة من جهة أخرى لذلك فإن تسديد الأنفاق العام من طرف الخزينة سواء تم بالأوراق النقدية أو بالحوالة المصرفية فإنه ينعكس عبر انخفاض رصيد حساب الخزينة الجاري لدى البنك المركزي.

كما يمكن للخزينة أن تستخدم نقدها الخاص لتسديد دفوعاتها، إذا تتمتع بحق خلق النقود مباشرة بعد تسجيل مبلغ الدين لحساب الدائن المفتوح لديها، إذا كان هذا الأخير مراسلا للخزينة أو تسجيل قيمة الدين لحساب الدائن المفتوح لدى مركز الصكوك البريدية .

إن عملية خلق النقود بواسطة الخزينة العامة ليست حرة ،بل تخضع لحدود مقيدة، منها تحديد سقف للقروض التي تتلقاها من البنك المركزي، وكذلك مدة استرجاعها، وهذا يحد ويقلل من عملية خلق النقود لديها، ولهذا فإن قدرة الخزينة العامة على خلق النقود تعتبر غير مباشرة، ولكي تحصل هي على نقد البنك المركزي (الأوراق النقدية) تلجأ إلى طريقتين :

- الإقراض من البنك المركزي عن طريق تسبيقات البنك المركزي للخزينة وشراء سندات الخزينة بواسطة البنك المركزي .
- الإقراض من البنوك التجارية (على شكل سندات خزينة).

ولكن رغم هذا فإن هذه المقدرة المحدودة وغير المباشرة على خلق النقود بدأت تدريجيا تتجه نحو الزيادة بسبب وجوب تغطية التمويل لعجز الميزانية عن طريق مصادر نقدية (قروض المؤسسات المالية المصرفية والنقود المساعدة).[2]

المطلب الثالث: خلق النقود من طرف البنك التجاري

تنفرد البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات المالية بقدرتها الفائقة في خلق النقود ولكن تبقى هذه القدرة ليست مطلقة، إذ أن السياسة النقدية تستطيع أن تتحكم فيها زيادة أو نقصانا مع تغيير الظروف التي يمر بها الاقتصاد وذلك من خلال نسبة الاحتياطي القانوني ، الاحتياطي الفائض واحتياطي التسرب النقدي. وتخلق البنوك التجارية ما يسمى بنوك الودائع من خلال الودائع الجارية الأولية، حيث وجدت البنوك خلال عملها أن حجم الودائع يفوق حجم المسحوبات لديها فاستغلت هذه الفجوة .

ومع ظهور الشيكات التي يستطيع الأفراد إتمام عملياتهم بها دون الحاجة لحمل النقود، أدى إلى بقاء هذه الأخيرة ثابتة لدى الجهاز المصرفي، وتتغير فقط القيود المحاسبية التي تثبت حق الأفراد على الآخرين .[3]

لتوضيح العملية أكثر نفترض وجود بنك تجاري واحد.

[2] سنوسي خديجة ،مرجع سابق ، ص ص 55 56
[3] محمد إبراهيم عبد الرحيم ،مرجع سابق ، ص138.

الفرع الأول: اشتقاق النقود في حالة عدم وجود تسرب نقدي

وذلك باعتبار أن البنك التجاري يحتفظ بنسبة الاحتياطي القانوني المفروضة من قبل البنك المركزي ، ونقدم المثال التالي لنشرح هذه العملية .

المثال: نفترض بنك تجاري يملك وديعة بقيمة 100000دينار، ويحتفظ باحتياطي قانوني نسبته 10%، فيكون اشتقاق النقود كالتالي :

_عملية اشتقاق النقود

المودعون	مبلغ الوديعة	الاحتياطي القانوني (10) %	المبلغ القابل للإقراض
الأول	100000	10000	90000
الثاني	90000	9000	81000
الثالث	81000	8100	72900
الرابع	72900	7290	65010
-	-	-	-
-	-	-	صفر
الإجمالي	1000000	100000	900000

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع المستعملة في البحث

لإيجاد قانون النقود المشتقة نعطي أولا رموزا للمعطيات المذكورة في الجدول كالتالي :

- الوديعة الأولية :(و)
- الاحتياطي القانوني : (ح ق)
- مجموع الاحتياطات (المبلغ القابل للإقراض) : (ح)
- النقود المشتقة : (م)

ومن خلال الجدول المقدم نجد بأن :

ح= (و- و.ح ق) .....(1)

ويمكننا استنتاج الاحتياطات بالطريقة التالية :

ح= م.ح ق .....(2)

ومن (1)و (2) نجد

م.ح ق = (و- و.ح ق)[1]

ومنه :

م= و (1_ح ق) \ ح ق

بحيث: (1-ح ق) /ح ق يمثل مضاعف النقود

[1]سنوسي خديجة ، مرجع سابق ،ص 57

وحسب المثال السابق فإن مبلغ 900000 الفرع دينا، يمثل أقصى مبلغ يمكن أن يشتقه البنك.

الفرع الثاني: اشتقاق النقود في حالة التسرب النقدي والاحتياطي الفائض

في الحالة الأولى تم افتراض أن البنك التجاري يحتفظ فقط بالاحتياطي القانوني، ولكن هذا الافتراض بعيد عن الواقع، فالبنك يحتاط أيضا بالاحتياطي الفائض (المبلغ الذي تحتاط به البنوك التجارية لمواجهة سحوبات المودعين) و التسرب النقدي .

مثال2: نفس معطيات المثال السابق مع إضافة الاحتياطي الفائض واحتياطي التسرب النقدي، وذلك بافتراض :

- الاحتياطي الفائض (ح ف) : 6 %
- احتياطي التسرب النقدي: (ح ت):%4[1]

الجدول رقم (5) : اشتقاق النقود في حالة التسرب النقدي

المودعون	الوديعة	احتياطي قانوني (10)%	احتياطي فائض (6)%	احتياطي تسرب (4)%	المبلغ القابل للإقراض
الأول	100000	10000	6000	4000	80000
الثاني	80000	8000	4800	3200	64000
الثالث	64000	6400	3840	2560	51200
الرابع	51200	5120	3072	2084	40960
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	صفر
	500000	**50000**	**30000**	**20000**	**400000**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المثال

لدينا سابقا:

م = و*(1-ح ق)/ح ق

وبذلك نضيف للاحتياطي القانوني الاحتياطي الفائض واحتياطي التسرب، فتصبح العلاقة كما يلي :

م = و*(1-ح ق +ح ف +ح ت) /(ح ق +ح ف +ح ت)

ومن خلال النتائج المسجلة في الجدول، نلاحظ أن قدرة البنك التجاري على اشتقاق النقود انخفضت في هذه الحالة عن الحالة الأولى، بحيث أصبحت النقود المشتقة تساوي 400000 دينار .

لذلك يمكن القول بأنه كلما زادت القيود المفروضة على البنك التجاري، كلما انخفضت قدرته على اشتقاق النقود .

الفرع الثالث : حدود قدرة البنوك التجارية على اشتقاق نقود الودائع

1 . نسبة الاحتياطي القانوني والاحتياطي الفائض.

2 . سلوك باقي البنوك التجارية الأخرى في النظام المصرفي .

[1]سنوسي خديجة مرجع سابق ، ص58

3 . نسبة الاحتياطات النقدية التي تتسرب خارج النظام المصرفي .

4 . نسبة السيولة التي تلتزم بها البنوك التجارية.

5 . الظروف الاقتصادية السائدة .

وبناء على ما تقدم نجد أن البنك التجاري يخلق نقودا مشتقة، وذلك عند مبادلة التزاماته أو مديونيته بمديونية أخرى غير النقود .[1]

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في عرض النقد وأدوات السياسة النقدية

تساهم البنوك التجارية في تحديد عرض النقود ،من خلال قراراتها المتعلقة باحتياطاتها وبكمية القروض التي ترغب في تقديمها، من خلال خلق الائتمان أو خلق نقود الودائع، وهو ما يعرف في الفكر الاقتصادي الحديث "بالوظيفة النقدية للبنوك التجارية " ، وهذه الزيادة أو هذا التوسع في القروض يؤدي إلى زيادة في عرض النقود، لذلك تكون هناك عوامل مؤثرة في عرض النقود، قصد تنظيم وضبط عرض النقود، الأمر الذي يستدعي تدخل السلطة النقدية (البنك المركزي) بمجموعة من الأدوات تمكنه من تحديد الكمية المعروضة من النقود وفق مقتضيات الاقتصاد الوطني .

المطلب الأول : العوامل المؤثرة في عرض النقد

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عرض النقود منها على شكل احتياطات، والعملة في التداول إضافة إلى نسبة الاحتياطي القانوني. وفيما يلي نبحث تأثير كل منها على عرض النقد:

1.الاحتياطات المقترضة (BR) :

لا تقوم المصارف التجارية بعملية الاقتراض من المصارف المركزية أو الأسواق المالية إلا في حالة الضرورة وغالبا تكون عند انخفاض احتياطاتها إلى مستوى اقل من الاحتياطي الإجباري .وللمصارف المركزية الحق في قبول أو رفض منح المصارف التجارية القروض وليس للمصارف التجارية الحق في الاعتراض .كأن يرى المصرف المركزي عملية الاقتراض ناجمة عن سواء إدارة المصرف التجاري أو أن زياد القروض الخصومة قد تؤدي إلى ضغوط تضخمية على الاقتصاد .

2.الاحتياطات غير المقترضة (NBR) :

من المؤكد أن زيادة حجم الاحتياطي النقدي لدى المصارف التجارية يؤدي إلى ارتفاع قدرة الجهاز المصرفي على منح القروض أو خلق النقود والعكس صحيح في حال انخفاضها يؤدي إلى انخفاض القدرة على منح القروض .[2]

ويمكن أن تتغير الاحتياطات غير المقترضة لعدت أسباب منها :

أ. عمليات السوق المفتوحة :حيث تعتبر السوق المفتوحة أهم الأسباب والتي من خلالها يستطيع المصرف المركزي التحكم بعرض النقود من خلال التأثير على الاحتياطات لدى المصارف التجارية ومن خلال القيام ببيع وشراء الأوراق المالية حيث يستطيع المصرف المركزي التحكم بسياسة الائتمان .

ب. مزايدة الصادرات تؤدي بالتأكيد إلى استلام المصارف التجارية أموال من الخارج تفرز التدفقات المالية الناتجة عن انتقال رؤوس الأموال أو السلع بين الدول مثل التجارة الخارجية أرصدتها لدى المصرف المركزية والعكس عند زيادة الواردات يقلل أرصدتها لدى المصرف المركزي .

[1] سنوسي خديجة مرجع سابق ، ص59

[2] محمود حسين الوادي ،مرجع سابق، ص47

ج. التعامل الحكومي مع الجمهور : حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي ودفع شيكات مسحوب على (مصرف الدولة) المصرف المركزي لصالح الأفراد يؤدي إلى ارتفاع الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية شريطة إيداع الشيكات في تلك المصارف وعدم سحبها نقدا من المصرف المركزي .

3. الاحتياطات الفائضة (ER) :

وهي عبارة عن رغبة المصارف التجارية بالاحتفاظ باحتياطات فائضة،على اقتراض ثبات حجم الاحتياطي الكلي للجهاز المصرفي التجاري، حيث إن زيادة الطلب على الاحتياطات الفائضة تعني عدم استخدامها في منح القروض خلق النقود الائتمانية مما يؤثر بشكل سلبي على عرض النقود .

4. العملة في التداول (MC) :

تؤثر التغيرات في العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي على عرض النقد بإحدى الطرق التالية :

- الاقتراض المباشر من طرف الحكومة من المصرف المركزي عندما تكون الحكومة عاجزة عن تمويل نفقاتها من خلال الإيرادات الخاصة بها أو القروض العامة. فيقوم المصرف المركزي بإصدار كميات إضافية من العملة حيث يؤثر ذلك على عرض النقد بالزيادة .
- ومن خلال زيادة رغبة جمهور المصارف التجارية في الاحتفاظ بالنقود بشكل عملة بدلا من الاحتفاظ بها على شكل ودائع مصرفية مع بقاء حجم العملة الصادرة ثابتا ، وفي هذه الحالة تزيد وتنخفض الودائع علما بأن كمية النقود لم تتغير مما يؤثر في كمية تركيبة عرض النقد .
- **5. نسبة الإحتياطي القانوني (RR)**

زيادة أو انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني لدى المصارف التجارية يعني الاحتفاظ بنسبة اكبر أو اقل من الودائع لديها على شكل احتياطي قانوني مما يقلل أو يزيد من قدرة هذه المصارف في خلق النقود والتأثير على عرض النقود .والجهة التي تقرر نسبة الاحتياطي القانوني هي المصرف المركزي .

وبناء على ما تقدم فأن هناك ثلاثة أطراف تلعب أدوارا مختلفة في معادلة عرض النقود وهي المصرف المركزي ، والمصارف التجارية ، الجمهور ، حيث تتمثل سلطة المصرف المركزي في ثلاثة أمور وهي نسبة الاحتياطي القانوني، الاحتياطي المقترض، والاحتياطي غير المقترض .

والجمهور (العملاء) يحدد طلبه على العملة في التداول وعلى الودائع المصرفية. بينما المصارف التجارية تلعب دورا من خلال الاحتياطي الفائض وأحيانا تحدد الاحتياطي المقترض.[1]

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

إن للبنك المركزي القدرة على التأثير في حجم الائتمان، وبالتالي في حجم النقود المصرفية، وعادة ما يستخدم البنك المركزي أسلحته في توجيه الائتمان وجهة تتفق وتنفيذ سياسة ائتمانية مرغوب فيها .وفي هذا الإطار اختلفت الوسائل التي استعملها البنك المركزي الجزائري في تنفيذ سياسته الائتمانية منذ تأسيسه، وذلك تبعا للأوضاع الاقتصادية والمالية التي مرت بها الجزائر .

وفيما يلي استعراض لأهم تلك الوسائل وتحديد فاعليتها في تحقيق أهداف السياسة الائتمانية :

الفرع الأول – سعر إعادة الخصم :

يقوم البنك المركزي بتغيير هذا السعر كي يؤثر في حجم الائتمان، فعندما يزيد البنك من هذا السعر فإنه يهدف بذلك إلى الحد من حجم الائتمان الممنوح، مما يدفع بسعر الفائدة إل مستوى أعلى من سابقه فينخفض عدد المقترضين ومنه يؤدي هذا الأجراء إلى تخفيض العرض النقدي، كما يحدث العكس عند تخفيض سعر

[1] محمود حسين الوادي ، مرجع سابق ، ص 49

الخصم، فيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة في السوق النقدية، وهذا ما يشجع الأفراد أو المشروعات على الاقتراض مما يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان .

وبصيغة أخرى فإنه إذا أراد البنك أن يتبع سياسة نقدية توسعية فإنه يلجأ إلى تخفيض سعر إعادة الخصم، فيزيد خصم الأوراق المالية من قبل البنوك التجارية، وزيادة حجم الاحتياطات النقدية لديها، مما يخفض تكلفة قروض البنوك التجارية الممنوحة للأفراد والشركات، ويزيد من رغبة العملاء في طلب المزيد من القروض، فيتوسع منح الائتمان وبالتالي يزيد عرض النقد.

والعكس في حالة التضخم وإتباع البنك المركزي سياسة انكماشية، يرفع معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنك على التوسع في الائتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية، فتقلل البنوك افتراضاتها من صدار البنك المركزي مما يستوجب عدم توفر احتياطات نقدية كافية، فيرتفع سعر الفائدة ويقل الطلب على القروض، وبالتالي انخفاض العرض النقدي .

وتتوقف فعالية أداة إعادة الخصم على العوامل التالية :

- مدى اتساع سوق النقد عموما وسوق الخصم خاصة .
- مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي كمصدر لمواردها.
- أن يكون سعر الفائدة المحددة الرئيسي لطلب الائتمان .[1]

لكن لم يعد لعمليات إعادة الخصم تلك الأهمية التي كانت تحظى بها في السابق، وذلك بسبب تخلف مختلف المقومات اللازمة لنجاحها في التطبيق، وأسباب أخرى متعددة نذكر منها تدهور أهمية الكمبيالات كوسيلة لتمويل التجارة، وذلك لزيادة سلطة الدولة على السوق النقدية من خلال الإفراط في إصدار أذونات الخزانة، مما أدى إلى ضعف دور البنك المركزي بالإضافة إلى استخدام وسائل جديدة أكثر فعالية مثل سياسة السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني .[2]

الفرع الثاني: سياسة السوق المفتوحة

هذه الوسيلة الكمية الثانية التي يستعملها البنك للسيطرة على حجم الائتمان بواسطة الجهاز المصرفي داخل الاقتصاد، كي يتمكن من السيطرة على التقلبات الاقتصادية في البلاد، ويقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية من المتعاملين (بنوك أو أفراد)، وخاصة السندات الحكومية، وذلك بهدف خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، وقد يصل أحيانا ليشمل إلى جانب الأوراق المالية الذهب والعملات الأجنبية، وذلك للتقليل من السيولة لدى الأفراد في قيامه ببيع الأوراق المالية وزيادتها في حالة قيامه بشرائها، كما تستخدم هذه السياسة للتأثير في كمية العرض النقدي .

أثر سياسة السوق المفتوحة : يقوم البنك المركزي عن طريق عمليات السوق المفتوحة بالدخول إلى سوق السندات والأذونات بائعا أو مشتريا للسندات الحكومية، بهدف تقليص أو زيادة مقدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي والتحكم في العرض النقدي .[3]

ففي حالة توسع الائتمان عن الحجم الذي يرغب فيه البنك المركزي، يقوم بدخول السوق بائعا للأوراق المالية الحكومية (أذونات الخزانة العامة)، فيقوم الأفراد والمؤسسات والبنوك بشرائها بنقود وشيكات،

---

[1] وليد العايب ، مرجع سابق ، ص ، ص 94 95

[2] ملاذ فائق مجيد بناته ، **تباطأت السياسة النقدية وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي** ، رسالة ماجيستر ، تخصص العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية بغداد ، 2010، ص 19

[3] عمر سعيدان ،**دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي (دراسة البنك المركزي الجزائري)**، تخصص إدارة أعمال المؤسسات ، قسم التسيير ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، 2009 ،ص ص 120،121

فينخفض الاحتياطي النقدي المصرفي، وبالتالي نقل قدرة البنوك على منح الائتمان، فتسحب كمية النقود الأزمة من الاقتصاد أي تقليص حجم المعروض النقدي .

أما في حالة الانكماش يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الحكومية من السوق المفتوحة، ويدفع قيمتها نقود وشيكات يودعها البائعون في حساباتهم في المصارف التجارية، فتزداد إيداعاتها هي الأخرى لدى البنك المركزي فتزداد السيولة وتتوسع البنوك في منح الائتمان، فتضخ الكمية المناسبة المعروض النقدي في الاقتصاد .[1]

فعالية سياسة السوق المفتوحة :

إن فعالية السوق المفتوحة تتوقف على العوامل التالية :

- حجم وطبيعة السوق النقدية فكلما كبيرة ومتطورة ساهم ذلك في نجاح هذه السياسة.
- مدى توافق الأوراق المالية وأذونات الخزانة التي يمكن تداولها في السوق لنقدية .
- ثبات سرعة دوران النقود.
- درجة الوعي الائتماني والمصرفي .

وبصفة عامة يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة، وخاصة في البلاد التي تسعى للتنمية، ومن ثم فإن الاتجاه إلى هذه السياسة يعد أمرا معقدا في معظم الأحيان، وسبب ذلك هو ضيق أو انعدام الأسواق النقدية والمالية، وعدم انتشار استخدام الأوراق التجارية وأذونات الخزانة .[2]

الفرع الثالث : الاحتياطي النقدي

كانت البنوك التجارية قبل نشأة البنوك المركزية وقيامها بدور المقرض الأخير تحتفظ لدى البنك المركزي بنسبة معينة من ودائعها في صورة احتياطات بغرض توفير السيولة لها أي لضمان وجود قدر كاف من النقد لمقابلة سحب المودعين وضمان سلامة ودائعهم ولم تكن نسبة الاحتياطي تخضع لتقديرات السلطة النقدية ولذلك لم تكن تستخدم كأداة من أجل تحقيق سياسة نقدية مستقرة ومرنة، أما بعد الحرب الثانية فقد ظهرت نسبة الاحتياطي كأداة للسياسة النقدية وأعطت الكثير من الدول والسلطات النقدية السلطة في تغيير نسبة الاحتياطي واستخدامها كأسلوب لمراقبة وتوجيه الائتمان .

ولقد فرض المشرع أن تحتفظ البنوك التجارية لدى البنك المركزي برصيد دائن في معظم دول العالم كنسبة من الودائع، وقد منح المشرع للبنك المركزي سلطة تغيير الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي النقدي لأغراض السياسة النقدية.

وتستخدم نسبة الاحتياطي في الكثير من بلدان العالم للحد من التضخم أو لمكافحة الكساد ففي حالات التضخم فإن البنك المركزي يمكنه عن طريق زيادة نسبة الاحتياطي النقدي أن يحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، إذ قد تجد البنوك نفسها مضطرة إلى التوقف عن منح الائتمان لفترة من الزمن، حتى تتمكن من رفع رصيدها لدى البنك المركزي للقدر الذي تتطلب نسبة الاحتياطي الجديدة وقد تلجأ هذه البنوك إلى التخلص من بعض الأوراق المالية أو التجارية التي تحتفظ بها إذا كانت الزيادة في نسبة الاحتياطي كبيرة، وكلا الأسلوبين يمثل قوة انكماشية للاقتصاد، بحيث تخفض من الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي تخفض من مستوى الأسعار .

[1] كميليه بوكرة ، **تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيد السياسة النقدية (دراسة حالة بنك الجزائر)** ، مذكرة ماجيستر ، تخصص تمويل دولي ومؤسسات نقدية ومالية دولية ، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزئر2013 ص103

[2] هيل عجمي جميل الجنابي ، مرجع سابق ، ص ص 264 ،265

وبنفس المنطق يستطيع البنك المركزي أن يساهم في بعث نشاط جديد في سوق النقد عندما يخفض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، ومن ثم يصبح لدى البنوك التجارية فائضا في الاحتياطي النقدي يمكن أن تستخدمه أساسا في تقديم ائتمان جديد وخلق نقود مصرفية .

وتعتبر وسيلة الاحتياطي النقدي أكثر فعالية في مكافحة التضخم عنها في حالة الكساد ففي أوقات الكساد الاقتصادي قد يترتب على تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي مجرد زيادة في فائض الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، أما في أوقات الكساد الاقتصاد قد يترتب على تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي مجرد زيادة في فائض الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، أما في أوقات التضخم فهي أكثر فعالية من تغيير سعر إعادة الخصم لأنها تضع قيدا كميا مباشرا على مقدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان .

وعموما تتوقف فعالية رفع نسبة الاحتياطي على ما لدى البنوك من فائض في احتياطيها، وعلى مدى إمكانية حصولها على أرصدة نقدية من مصادر أخرى . [1]

[1] علية عبد الباسط عبد صمد، مرجع سابق، ص ص 37 38

خاتمة فصل

من خلال ما سبق استعراضه يتضح لنا أن عرض النقود هو مجموعة أدوات الدفع السائلة والمتداولة وتتألف من النقود، وشبه النقود، وتحتاج كمية النقود المتداولة إلى مؤشرات إحصائية تعكس قدرة الأعوان الاقتصاديين على الأنفاق، وهي المجمعات النقدية M_1، M_2، M_3، M_4 .

وتعتبر وظيفة إصدار النقد التزام على الخزانة، حيث يكون تحت يدها مقابلات للإصدار والمتمثلة في الذهب والعملات الأجنبية والقروض المقدمة إلى الخزينة العمومية والقروض المقدمة الاقتصاد، الا أن هذه العوامل هي عرضة للتغيرات سواء كانت داخلية وخارجية، ففي هذه الحالة يتم تدخل السلطات النقدية بمجموع من الأدوات (أدوات السياسة النقدية) من أجل إعادة التوازن بين المعروض النقدي ومقابلات الكتلة النقدية .

الفصل الثاني

الفصل الثاني: التأصيل النظري للبطالة

تمهيد:

تشكل مشكلة البطالة في الوقت الحالي إحدى أبرز المشكلات التي تواجهها الكثير من الدول في العالم باختلاف مستويات تقدمها وباختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما يعتبر هذا الموضوع من بين المواضيع التي استحوذت على جزاء كبير من الدراسات والاهتمامات من طرف الباحثين والاقتصاديين حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعيا منها إلى تخفيض معدلات البطالة . ومن أجل معالجة البطالة يتعين علينا أن نقدم في هذا الفصل إطار مفاهيمي ونظري للبطالة وذلك من خلال ثلاثة مباحث رئيسية تتضمن :

المبحث الأول : ماهية البطالة .

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة.

المبحث الثالث: علاج البطالة وطرق معالجتها .

المبحث الأول: ماهية البطالة

يعتبر موضوع البطالة من المشاكل والتحديات التي واجهت ولا تزال تواجه مختلف دول العالم عمل وذلك بسبب التطور الذي حصل في العالم، والتي شغلت حيزا كبير في التحليل الاقتصادي وبناء على هذا سنتطرق في هذا المبحث لأهم المفاهيم المتعلقة بالبطالة وأهم أنواعها أسبابها و مدى تأثيرها وأهم طرق قياسها .

المطلب الأول: مفهوم البطالة

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث و التحليل، بحيث يرتبط مفهوم البطالة بوصف حالة المتعطلين عن العمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه إلا أنهم لا يجدونه من أهم التعريفات ما يلي:

التعريف الأول:

العاطلين عن العمل هم القادرون والمؤهلون على العمل، والمستعدون للقيام به ولكنهم عاجزون عن العثور على العمل المناسب، واعتبر البعض أن العاطلين عن العمل هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يعملون سابقا لكنهم متعطلون عن العمل في وقت.[1]

التعريف الثاني :

عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وذلك نظرا لحالة سوق العمل ويستبعد هذا حالات الاضطرابات أو حالات المرض أو حالات الإصابة.[2]

التعريف الثالث :

تعرف منظمة العمل الدولية العاطل بأنه "كل من هو قادر على العمل وراغب ،ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ،ولكان دون جدوى".[3]

يرى عدد من الاقتصاديين أن مفهوم البطالة ينبغي ان يتضن معيارين اثنين هما :

العمالة المحيطة : التي تتمثل في اولئك الذين يرغبون في العمل ،ولكنهم فشلوا في العثور عليه، فكفوا عن البحث عنه.

العمالة التي تعمل إجباريا لبعض الوقت :

وهم من لا يستطيعون إيجاد عملا كل الوقت، حتى لو أرادوا ذلك وبناء على ذلك فإن البطالة تعني هؤلاء الذين يرغبون في العمل ولا يجدونه حاليا، وتشمل كل الأشخاص الذين تجاوزوا سنا معينة. وللبطالة ثلاث شروط أساسية هي :

- وجود عمل: أي لا توجد وظيفة مدفوعة الأجل أو لا يوجد عمل في الأعمال الحرة.
- البحث عن العمل : بمعنى اتخاد إجراءات للحصول على وظيفة مدفوعة الأجر مثل التسجيل بالمكاتب الخاصة والعامة للتشغيل، ومتابعة الإعلانات في الصحف والمجلات، أو إجراء مقابلات من أجل العمل أو الوظيفة .
- الرغبة في قبول الوظيفة مدفوعة الأجر، أو العمل لحر.[4]

تعاريف أخرى :

تعرف البطالة على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل. لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل: الأطفال، المرضى كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد. وبالمقابل هناك من هو قادر على العمل ولا يمكن اعتباره بطالا مثل: الطلبة في الطورين الثانوي والجامعي، ونستبعد من هو قادر على العمل ولا يمكن يبحث عنه نظرا لغناه المادي وكذلك الذين لديهم منصب شغل ويبحثون عن أخر مرتفع ويقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين، بشكل عام يمكن القول عن الشخص عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطان :

---

[1] حربي محمد موسى عريقات ،**مبادئ الاقتصاد** ، الطبعة الأولى ،جامعة الأسراء دار وائل لنشر ،عمان الأردن ،2006،ص143

[2] طارق عبد الرؤوف عامر ، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور العولمة في مواجهتها** ،الطبعة العربية ،عمان الأردن،2015، ص12

[3] بلحاج فتيحة ،علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، العدد 31 ،رقم 2004 .832 ،2015 ،ص37

[4] http //iefpedia.com/arabe/!p=29882-12/02/2015-13:30

- القدرة على العمل.
- البحث عن العمل.[1]

عرفها مكتب العمل الدولي :

تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16و59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية :

_ بدون عمل : أي الذين لا يعملون مقابل أجر.

_متاح للعمل : أي الذي باستطاعتهم القيام بالعمل فورا.

_يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور.

النوع الأول "بدون عمل" :

إن الهدف من معيار" بدون عمل " هو التمييز بين التشغيل والبطالة . فيعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال فترة الاستبيان (ولو ساعة واحدة).

النوع الثاني "متاح للعمل" :

يعني هذا المعيار أنه إذا ما عرض عمل على فرد فإنه سيكون مستعد وقادرا على العمل فورا خلال فترة البحث حيث يستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة (أي بعد انتهاء الاستبيان) مثل الطالب الذي يبحث عن العمل مؤقت بالموازاة مع دراسته، فخلال فترة بحثه هذه هو غير مستعد للعمل وبالتالي غير متاح للعمل، وكذلك يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات (المرض مسؤوليات عائلية) خلال فترة الاستبيان. لأنه من الناحية العلمية لا يكونون مستعدين له بسبب إعاقتهم التي تمنعهم من الموافقة على أي عمل يعرض عليهم مباشرة، بل يقومون بترتيب أمورهم أولا .

النوع الثالث "يبحث عن العمل ":

ينطبق على الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث مثل: التسجيل في مكتب التشغيل، نشر إعلانات البحث عن العمل، طلب مساعدة من الأهل والأصدقاء .....، كما يشترط توفير البيانات والمعلومات عن سوق العمل للأفراد الباحثين عن العمل من خلال النشر وتبادل المعلومات وهذا للإعلان عن وجود فرص عمل مناسبة تشجعهم على البحث الجدري عليها. [2]

عرفت البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء :

يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه الموصفات التالية :

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 سنة و64 سنة)
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن العمل، حيث يكون الشخص قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب الشغل .[3]

كما تعرف على أنها عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملا ذهنيا أو عقليا أو غير ذلك من الأعمال وسواء كانت عدم ممارسة ناتجة عن أسباب شخصية وإرادية أو غير إرادية .

وتعرف كذلك على أنها عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه نظرا لحالة سوق العمل.[4]

المفهوم الرسمي والعلمي للبطالة:

- المفهوم العلمي للبطالة: وتعني هنا البطالة أنها الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة عند مستويات أجر .

---

[1]شلالي فارس ،**دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001 2004** ،مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2005 ص3

[2]Bureau international du travail **la normalisation international du travail** – (nouvelle série 53 –Genève -1953) – pp : 48-49

[3]أسامة السيد عبد السميع ، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية :الأليات الأثار .الحلول** ، الاسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ،2007 ،ص9 .

[4]طارق كمال وأنور حافظ ، **مشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر :الإدمان والبطالة** ،الإسكندرية ، مؤسسة الشباب الجامعية ، 2009 ، ص14 .

- تعرف البطالة وفق لهذا المفهوم بأنها: " الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو امثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستويات رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه " .[1]

شكل رقم:(3) إيضاح من هم العاطلون عن العمل

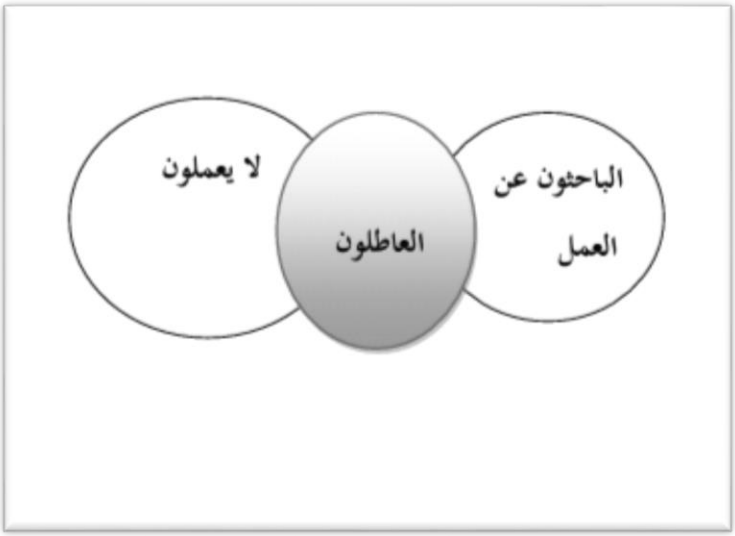

المصدر: عياد سعيد حسين "البطالة في الاقتصاد العراقي :أسبابها – سبل معالجتها، " مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 4 العدد 8 السنة 2012 ، ص 83

ومن خلال جميع ما سبق من التعاريف والمفاهيم يمكن اقترح ووضع تعريفا إجرائيا لمصطلح البطالة وهو " ظاهرة اقتصادية واجتماعية ذات صفة عالمية موجودة في كل المجتمعات سواء متقدمة كانت أم نائية لكن بنسب متفاوتة، وتتمثل في عدم تغطية فرص العمل التي يتحها المجتمع لمجموع الأفراد الباحثين عن العمل والراغبين فيه والقادرين عليه والذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 إلى 60 سنة".

[1]علي عبد الوهاب نجا ،**مشكلة البطالة واثر الإصلاح الاقتصادي عليها**، دار جامعة الإسكندرية ،مصر 2005 ، ص 3-4

المطلب الثاني: أنواع البطالة

لم تعد البطالة في تعريفاتها ومفاهيمها تقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل هو الشخص الفاقد للعمل بل تجاوز مفهوم البطالة إلى مستويات أوسع وأكثر شمول بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة وتم إدخالها ضمن تعريفاتها، ولكي نتعرف على أشكال وأنواع البطالة ارتأينا أن تلقي الضوء على مختلف تصنيفات البطالة بحيث يمكن أن نذكر :

البطالة الموسمية:

يقصد بها وجود فائض في العمالة عاطلة عن العمل في مواسم محددة، ويصيب هذا النوع من البطالة القطاع الزراعي بشكل خاص لأن طبيعة النشاط الزراعي موسمية فتطول الفترة الزمنية بين زراعة المحاصيل وبين عملية جمعها، فإن اليد العاملة بين هاتين الفترتين تكون في حالة البطالة، وتثير هاته المشكلة نوعا أخر من المشكلات وهي ضغط العمال الزراعيين المعتدلين على قطاعات الاقتصاد الأخرى في فترة التعطل وكثيرا ما يهم الزحف على المدن العمل ينتج ذلك خلق مشكلا جديدة .[1]

البطالة الدورية :

وهي البطالة الناتجة عن قصور الطلب على الإنتاج وما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة وهنا يتم الاستغناء عن عدد كبير من العمال في الصناعات التي لا يوجد طلب على منتجاتها مما العمال أن يبحثوا عن عمل أخر جديد.[2]

البطالة المقنعة :

وهي عبارة عن الحالة التي يكون فيها الفرد مستقلا، إلا أن عمله دون مستوى خبرته وتدريبه بدرجة كبيرة أو أنه يمارس شغله خلال جزء من وقت العمل المعتاد فقط رغم أنه قادر وراغب في القيام بالعمل طوال وقت العمل كاملا، وعلى هذا فإن البطالة المقنعة تمثل استخداما، إلا أنه ليس استخداما كاملا، ولكن يلاحظ هناك من العمال من يفضل الاشتغال أياما قليلة من الأسبوع، ولاسيما النساء المتزوجات، ومثل هؤلاء لا يمكن أن نعتبرهم من جملة الأشخاص الذين يحسون بوطأة البطالة، وبالتالي لا تشملهم البطالة المقنعة، وتحدث البطالة المقنعة بسبب سوء التوزيع في العمل، ويمكن أن نجد أسباب عديدة لسوء توزيع الموارد، ولكن أهمها انكماش حجم الإنتاج وبالتالي تناقص النشاط الاقتصادي، ففي أوقات التدهور الاقتصادي قد يضطر العمال من أصحاب المهارات العالية إلى الاشتغال حتى في الأعمال البسيطة، وهناك أسباب أخرى لذلك، منها جهل الإدارة بمهارات العمال وجهل العمال بحاجات الإدارة .

والبطالة المقنعة لا تظهر غالبا في النسبة المئوية لمجموع البطالة لأن أكثر إحصائيات البطالة تشد الأفراد العاطلين عن العمل كليا.[3]

البطالة الاحتكاكية :

هناك بعض الناس عاطلين عن العمل لكونهم لم يتمكنوا بصورة مؤقتة من العثور على عمل يلاءم كفاءاتهم، ولكن عندهم خبرات عمل تجعلهم يتوقعون الحصول على عمل بسرعة، وربما يكونوا على معرفة بأن هناك عملا معينا سيوفر قريبا وهم منتظروه ويطلق على هذا النوع من البطالة اصطلاح البطالة الاحتكاكية يشير اصطلاح البطالة الاحتكاكية إلى تلك البطالة المرتبطة بالصناعات التي تواجه تغييرا شديدا في الطلب على منتجاتها في المدى القصير، إلا أن الشائع هو استخدام هذا الاصطلاح ليشير إلى ذلك الحجم من البطالة السائد في أي مجتمع من المجتمعات، وفي أي لحظة نتيجة الانتقال لبعض أفراد القوة العاملة من وظيفة إلى أخرى ومن عمل إلى عمل، فانتقال بعض الأفراد القوة العاملة من عمل إلى عمل لا يتم بين يوم وليلة وقد تأخذ أسبوع أو شهر أو ما يزيد، في استعمالها يكون الفرد في عملية تهيئة لعمل جديد وبالتالي فهو لا يقاس كافة المشاكل الشخصية التي يوجهها من في حالة البطالة مستقر والسبب في ظهور هذا النوع من البطالة هو أن الفرد في أثناء فترة الانتقال يقوم بتسجيل نفسه في مكاتب العمل بوصفه في حالة البطالة

وتعتبر البطالة الاحتكاكية ظاهرة طبيعية في أي مجتمع من المجتمعات في أي لحظة زمنية ولذلك يطلق على معدل البطالة الطبيعي، ومن ثم فأن وجود جزء من القوة العاملة في حالة البطالة احتكاكية لا يتعارض

---

[1] محمد دمان ذيع ،**الأليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة**،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستر في الاقتصاد الإسلامي ،جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، قسم الشريعة ،الجزائر ن(2007_2008) ،ص32

[2] حربي محمد موسى عريقات ،مرجع سابق ،ص146

[3] محمد طاقة ، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)** ،إثراء لنشر والتوزيع ،عمان الأردن ،2009 ،ص31

مع وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل كما أشار إلى ذلك "كينز" فالتشغيل الكامل متلائم تماما مع وجود جزء من القوة العاملة في حالة بطالة احتكاكية.

البطالة الهيكلية :

يقصد بالبطالة الهيكلية ذلك النوع من التعطل الذي يحسب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، والتي تؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات وخيرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه، فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب نوعيات معينة من العمالة ،بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها، وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة لصناعات تزدهر فالبطالة التي تنجم في هذه الحالة تكون بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب .

كما يمكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى البطالة الهيكلية حيث من النتائج المباشرة للتطور التكنولوجي تسريح العمال وبأعداد كبيرة مما يضطرهم للسفر إلى أماكن أخرى بعيدة بحثا عن العمل أو إعادة التدريب لكسب مهارات جديدة، بالإضافة للأسباب السابقة يمكن أن تحدث بطالة بسبب تغيير محسوس في قوة العمل والناتج أساسا عن النمو الديموغرافي وما ينجم عنه من دخول الشباب وبأعداد كبيرة إلى سوق العمل وما يتوجب عنه وعدم توافق بين مؤهلاتـــهم وخبراتهم من ناحيـــة وما تطلبه الوظـــائف المتـــاحة في السوق من ناحية أخرى .[1]

البطالة السافرة (الصريحة):

هي حالة التعطل الظاهرة التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل التام لا يمارسون أي عمل ففي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدا البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري وعادة ما يحصل العاطل عن منحة أو إعانة بطالة أو شكل أخرى من المساعدات الحكومية، أما في الدول النامية فإن البطالة السافرة أكثر قسوة بسبب عدم وجود نظام لا عانة البطالة وذلك بسبب غياب المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية .[2]

البطالة الاختيارية و البطالة غير اختيارية:

تنشأ البطالة الاختيارية حيث يختار العامل عدم العمل ويرفض بإرادته ومعرفته تلك الوسائل أو السبل التي لو اتبعتها لاستطاع أن يحصل على العمل، أما البطالة غير اختيارية فتنشأ حينما يكون العامل قادرا وراغبا في العمل بموجب معدلات الأجور السائدة أو بأجور أقل ولكنه لا يجد هذا العمل، والحقيقة أن البطالة الاختيارية لا تعتبر بطالة بالمعنى الصحيح، لأن الإنسان حين يمتنع عن العمل باختياره فإنه يتحمل نتائج هذا الاختبار وحده، خلاف للبطالة من النوع الثاني فإنها تخلق مشكلة اجتماعية خطيرة وهي التي نعنيها دائما في أبحاثنا .

البطالة التكنولوجيا:

وهي البطالة الناتجة عن الاستغناء عن تشغيل عدد معين من العاملين نتيجة إدخال آلات ومعدات و أساليب عمل مستحدثة .[3]

---

[1] زكي رمزي ،**الاقتصاد السياسي للبطالة** ،عالم المعرفة ،الكويت ،1998 ،ص29

[2] محمد طاقة، مرجع سابق ،ص310

[3] زياد بن محمد الرماني ،**البطالة العمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي** ،الطبعة الأولى ،دار طويق للنشر والتوزيع ،الرياض ،2001 ،ص 15

المطلب الثالث: أسباب البطالة وأثارها

أولا: أسباب البطالة

إن مشكلة البطالة تعد من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك، ولكن نجد إن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى أخر حتى أنها داخل المجتمع الواحد من منطقة لأخرى، فهناك أسباب اقتصادية وأسباب اجتماعية وأخرى سياسية ولكن كل منها يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقم مشكلة البطالة وانطلاقا من هذا التنوع ولاختلاف في الأسباب يمكن إن نفسر ذلك فيما يلي :

الزيادة السكانية:

إن التزايد غير المخطط للسكان تنجم عنه أثار سلبية فتتأثر قطاعات الدولة تأثرا مباشر، وهذه الزيادة مقارنة بمعدلات النم الاقتصادي المتواضع تنتج منها مسائل عويصة، إذا العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني وعدم ملاحقة الأول لثاني ينتج عنه زيادة مستمرة في أعداد العاطلين عن العمل، كما أن ارتفاع عدد السكـان دون القدرة على من الاستثمـــار هم في عمليـــة الإنتـاج يؤدي إلى تفـاقم مشكلة البطالة .[1]

ضعف نظام التعليم:

من الأسباب أيضا التي تؤدي إلى البطالة الخلل في السياسات التعليمية التي تشجعها الدولة فالجامعات تعمل دون خطة لتخرج كل عام ألاف الخريجين في تخصصات لا يحتاج إليها المجتمع، مما أدى إلى فراغ رهيب في عالم الشغل لدى هؤلاء الخريجين وبالتالي شبح البطالة يتجدد ويتزايد . [2]

انعدام تكافئ الفرص:

فالتعيين ليس للكفء ولم يعد لمن يستحقه، وإنما أصبح لمن لديه من يتوسط له فالوساطة أصبح لها دور كبير في توفير فرص العمل سواء في القطاع الحكومي أو الخاص وعدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب ، واستبعاد العناصر النزيهة ذات الكفاءات وهو ما يصيب الشباب بالإحباط والشعور بالظلم وبفقدان الرغبة في العمل .[3]

التغيرات الفصلية:

تخضع بعض الأعمال لتغيرات فصلية فتحدث أثارها فيها، وتتركها ضعيفة كاسدة في أوقات معينة ونشيطة رائجة في أوقات أخرى، وهذا بالتالي ينجم عنه كثرة العمال في وقت لا يجدون فيه عملا، وكما أن هذا الوضع يضعف العديد من العمال ويصيبهم بالإحباط والملل خاصة خلال الفترة التي يتوقفون فيها عن العمل وهذا ما يجعلهم يتوجهون نحو ترك عملهم والبحث عن عمل أخر هو ما يؤدي إلى البطالة .

تفشي الفساد في الأجهزة ومؤسسات الدولة:

من أخطر المشكلات التي تواجهها الدول وخاصة الدول النامية هو الفساد في مؤسسات الدولة وفي النشاط الاقتصادي وهوما ينجم عنه أثار سيئة، فالفساد هنا يمس جوانب عديدة منها الأموال وموارد الدولة كذا عدم التوزيع العادل للثروة، وكما يبين أيضا فساد القرارات وعدم وضع السياسات الصحيحة والمنهجية التي تخدم وتتماشى مع واقع الدولة وذلك لتعالج قضايا كبيرة منها لبطالة . [4]

عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:

إن عدم الاستغلال الأمثل للموارد والثروات الطبيعية يعد من أحد أسباب البطالة وهذا راجع إلى ندرة المنظمة وضآلة المدخرات وسوء توجيهها وضعف الحافز على الاستثمارات لضيق السوق المحلي والتخلف التكنولوجي .

زيادة معدلات الهجرة الداخلية إلى المدينة:

هذه المعدلات المرتفعة تتسبب في التزايد غير المخطط في تيارات الهجرة المكثفة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية وذلك إلى تفاقم مشكلة البطالة الحضارية خاصة أن هذه الظاهرة تؤدي إلى زيادة معدل

---

[11]إسماعيل بن علاق ،**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة 2000-2014**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصاد والتجارية وعلو التسيير قسم العلوم التجارية ، الجزائر ، 2014-2015) ص55

[2]محمد دمان ذبيح ، مرجع سابق،ص 42

[3]أحمد محمد عبد العظيم الجمل ،**البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام** ، الطبعة 1 ،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، مصر ، 2007، ص43

[4]محمد دمان ذبيح ، مرجع سابق ، ص ص42 43

الباحثين عن العمل، وبالتالي عدم توفر الخدمات في المحافظات الريفية أدى إلى ارتفاع معدلات الهجرة منها كما تتسبب في زيادة حجم البطالة في الحضر. [1]

خروج المرأة للعمل:

إن خروج المرأة للعمل من بين العوامل المسببة لتفاقم مشكلة البطالة، فالحديث عن حرية المرأة والمساواة بينها وبين الرجال وبزور ظاهرة المرأة المعيلة وكون المرأة تتولى الأنفاق على أسرتها هو ما أدى إلى خروجها سوق العمل، ومنه أصبحت تنازع الرجال في الحصول على الوظيفة ،فان كان النمو السكاني المتسارع وعدم تمكن جهود التنمية من توفير فرص عمل للمنظمين الجدد لقوة العمل، والهجرة الجماعية الداخلية والخارجية قد أدت جميعها إلى رفع معدلات البطالة، فإن أيضا خروج المرأة ودخولها إلى مجالات العمل أدى إلى استمرار تزايد المشكلة تفاقما .

تفاقم أزمة المديونية:

تعد المديونية من بين أكبر المشاكل التي تعاني منها العديد من الدول، فمن بين نتائج الاستدانة انخفاض حجم الأنفاق الاستثماري(وهذا راجع إلى تدهور أسعار الصرف ، ضعف قدرة الدولة المدينة على الاستيراد ، تعطل الطاقات الوطنية) وهو ما أثر سلبا على النمو الاقتصادي وبالتالي استناد فرص التوظيف أمام طالبي العمل سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص .

التقدم التكنولوجي واستخدام الآلة:

يؤدي التقدم التكنولوجي إلى استحداث فنون إنتاجية ونوعيات جديدة من السلع تحل محل الفنون الإنتاجية والسلع القديمة وإحلال الآلة محل الإنسان وهو ما يترتب عنه الاستغناء عن خدمات العديد من العمال الذين كانوا يعملون في مجال الإنتاج القديم [2].

ثانيا: أثار البطالة

قد يتساءل البعض لماذا تهتم الحكومات بمحاربة البطالة وتتحمل أعباء العاطلين من العمل وتخصص لهم مساعدات لإعانتهم وإعانة عائلاتهم، وعلى ذلك يتلخص في خطورة هذه الظاهرة وأثارها الوخيمة حيث تنجم عن هذه الظاهرة أثار عديدة منها الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهي كالتالي:

الآثار الاقتصادية:

يعد الإنسان هو المورد الاقتصادي، ومن ثم إذا لم يجد جزاء من أفراد المجتمع فرصة للعمل، فمعنى ذلك أن هناك هدر وخسارة لإمكانات وطاقات كان يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاج، ونتيجة لهذا الهذر ينخفض الإنتاج والدخل القومي والاستخدام. والبطالة تؤدي إلى زيادة عرض العمل عن الطلب عليه وبالتالي تنخفض الأجور ومن ثم تتدنى مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور كما يترتب على البطالة ضعف المقدرة على الأنفاق أو انعدامها ومن ثم انخفاض حجم الإنفاق القومي الذي ينتج عنه انخفاض الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة وتفاقمها .[3]

الآثار الاجتماعية:

ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل حيث أثبت الدراسات العلمية والإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع وكما معروف فإن للجريمة نتائج سلبية وتكلفة باهظة يتحملها أفراد المجتمع فمعالجتها يتطلب تخصيص موارد اقتصادية أكبر للأنفاق على الأجهزة الأمنية التي بمكافحة الجرائم ونتائجها تتحمل حدوث خسائر في الأرواح والأموال. لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة أطول أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمكسرات والتدخين بين العاطلين العمل والتي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية من جهة وسببا من أسباب ارتكاب الجرائم من جهة أخرى، إضافة إلى ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العاطلين التي تؤدي إلى العنف العائلي والانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كاتفك الأسري وتشرد الأطفال وانحلال الأخلاق .

تساهم البطالة في زعزعة النظام السياسي ومن ثم الاقتصادي بسبب المظاهرات و الاحتجاجات الشعبية نتيجة الضغوط النفسية والاجتماعية الناتجة عن انتشارها .

---

[1] أحمد محمد عبد العظيم ، مرجع سابق ،ص46

[2] إسماعيل بن علاق ، مرجع سابق ، ص56

[3] المحددات الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في السودان ، **دراسة قياسية باستخدام انحدار المركبات الرئيسية للمدة (1952 الى 2015)** مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العدد 100 ،المجلد 23 ،2015 ،ص420.

وبما أن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفة يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر وبما أن معدلات البطالة ترتفع عادة في فترات الركود والانكماش الاقتصادي يمكننا القول أن تكلفة الانكماش الاقتصادي تتكون بشكل رئيسيي من تكلفة التأثيرات السلبية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة، ولهذا السبب تسعى الحكومات دائما لتقليص فترات الركود الاقتصادي والتخفيض من حدته والسعي لتحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياستها المالية والنقدية هذا بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية لاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع معدلات النمو وتحقيق مستوى معيشي أعلى للمجتمعات .[1]

الآثار السياسية:

يترتب على انتشار البطالة وتزايدها في أي مجتمع تهديدا لاستقراره السياسي والاجتماعي وخاصة عندما تطول فترة التعطيل ،مما يساعد على انخراط المتعطلين في مجموعات إرهابية بهدف الضغط على الحكومات حتى توفر لهم العمل والحياة الكريمة، وتوجد علاقة طردية شاهدة بين زيادة معدلات البطالة في المجتمع ومستوى الإرهاب والانقلابات السياسية كما هو مشاهد في عديد من الدول النامية . [2]

[1]هلال سومة ،موسوس عفاف **دور الدولة في معالجة البطالة حالة الجزائر 2000 ،2012** مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات مالية وبنوك ، جامعة العقيد أكلي محمد أو لحاج البويرة 2014 -2015 ص22

[2]محمد السريتي ، علي عبد الوهاب نجا ، **الاقتصاد الجزئي** ، دار التعليم الجامعي ،الاسكندرية ،2014 ص 30

المطلب الرابع: طرق قياس حجم البطالة.

إن التعرف على ظاهرة البطالة يتطلب بالضرورة قياسها بيان حجم المشكلة أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة . ومثلما حدث أن تمت التفرقة بين مفهومي البطالة الرسمي والعلمي، فإنه يتعين التفرقة بين مقياسين للبطالة، هما المقياس الرسمي والمقياس العلمي كما يلي :

المقياس الرسمي للبطالة :

يقاس معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في الفترة زمنية معينة أي أن :

معدل البطالة = (عدد العاطلين ÷ قوة العمال) × 100

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أي أن :

قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة

ومن هنا يمكن أن نشير إلى الملاحظات الآتية :

أولا : تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى ، وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي:

1. الفئة العمرية المحددة لقوة العمل، وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا .
2. الفترة الزمنية المحددة للبحث عن لعمل، وذلك أن الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا حتى يحسب الفرد متعطلا .
3. كيفية التعامل إحصائيا مع الخرجين الجدد وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة .

ثانيا : أن قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ويرجع ذلك لأسباب التالية :

1. عدم توافر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة، وذلك بسبب عدم وجود إعانات بطالة تحفز الأفراد المتعطلين على تسجيل أنفسهم هذا من ناحية، وعدم توفر المعلومات والبيانات الكافية التي يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة من ناحية أخرى .
2. الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الأسود أو الموازي غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة .
3. عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة في القطاع غير المنظم في الدول النامية، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي وما شابه ذلك رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

ثالثا:

يؤخذ على هذا المقياس الرسمي للبطالة أنه يركز على البطالة الصريحة فقط، ويعمل كافة الأنواع الأخرى غير الصريحة للبطالة كما لا يأخذ في حسبانه الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه. ورغم تلك المأخذ على هذا المقياس إلا أنه يتميز بالبساطة والسهولة في حسابه . كما أنه أكثر مقاييس العمل انتشار الذي تأخذ به الدول كافة و كذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة وفي داخل الدولة .

المقياس العلمي للبطالة:

من خلال هذا المقياس العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل وبالتالي يكون معدل البطالة مساويا لمعدل البطالة الطبيعي الغير التضخمي بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، يتم حساب البطالة حسب القانون التالي : **معدل البطالة = 1- (الانتاجية الفعلية ÷ الإنتاجية المتوسطة المحتملة)**[1].

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق ، ص 290- 292

المبحث الثاني: االنظريات المفسرة للبطالة

البطالة كظاهرة في جميع المجتمعات الإنسانية سابقا وحاضرا ولا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو من مواجهة هذه الظاهرة بشكل أو بأخر وقد شغلت البطالة حيز كبير في التحليل الاقتصادي ومن أجل ذلك ارتأينا في هذا المبحث التطرق لأهم النظريات المفسرة للبطالة والأكثر شيوعا في الفكر الاقتصادي بهدف التعرف على العوامل والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة وتفاقمها .

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للبطالة

ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة وسادت أفكارها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عش، وظلت الأفكار التي جاءت بها تلك المدرسة مقبولة لدى علماء الاقتصاد حتى العقد الثالث من القرن الماضي (أزمة الكساد العالمي)، حيث أن تحليل هذه النظرية لمشكلة البطالة هو تحليل على المدى الطويل حيث يرى المفكرون الكلاسيكيون أن النمو السكاني وتراكم رأس المال ونمو طاقته الإنتاجية له تأثير بالغ على البطالة، حيث ترتكز النظرية على ثلاث فرضيات ضمنية وهي:

- فرضية تجانس وحدة العمل: يرى الكلاسيك أن تحقيق التناسق في عنصر العمل أمرا ضروريا لأن كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محددة وضرورية لإنجاز عمل معين فيه ومستوى المهارة والكفاءة يسمح بالتفرقة بين الأجراء .
- حرية حركة عنصر العمل والمفاوضة الحرة لعقود العمل .
- وجود الشفافية في سوق العمل مع وجود إعلام حر في هذا الميدان حتى يسمح للمنتج والعامل إمكانية الانتقاء على مستوى السوق لتحديد شروط العمل . [1]

يرى الكلاسيك أن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل أي المجال لوجود بطالة وفقا للنموذج الكلاسيكي، لقد فرق اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية بين نوعين من البطالة هما البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية يرى اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي فان مرونة الأسعار والأجور تضمن تحقيق العمالة الكاملة عند وضع التوازن، وبتالي فان حالة سوق العمل الحرة لا توجد بطالة إجبارية فإذا وجدت بطالة فلا بد أن تكون اختيارية، ويقر الكلاسيك أن السبب الأساسي لاستمرار بطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور من أجل التوازن ففي هذه الحالة تستمر البطالة الإجبارية طالما أن التدخل في سوق العمل أدى إلى جمود الأجر الحقيقي في الاتجاه التنازلي .[2]

ويمكن توضيح البطالة من وجهة نظر الكلاسيكيين حسب الشكل الآتي :

[1] فارس شلالي ،مرجع سابق ص14

[2] نوال بن فايزة ، **إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2005** (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، الجزائر 2008- 2009، ص16

الشكل رقم(4): توازن سوق العمل عند المدرسة الكلاسيكية

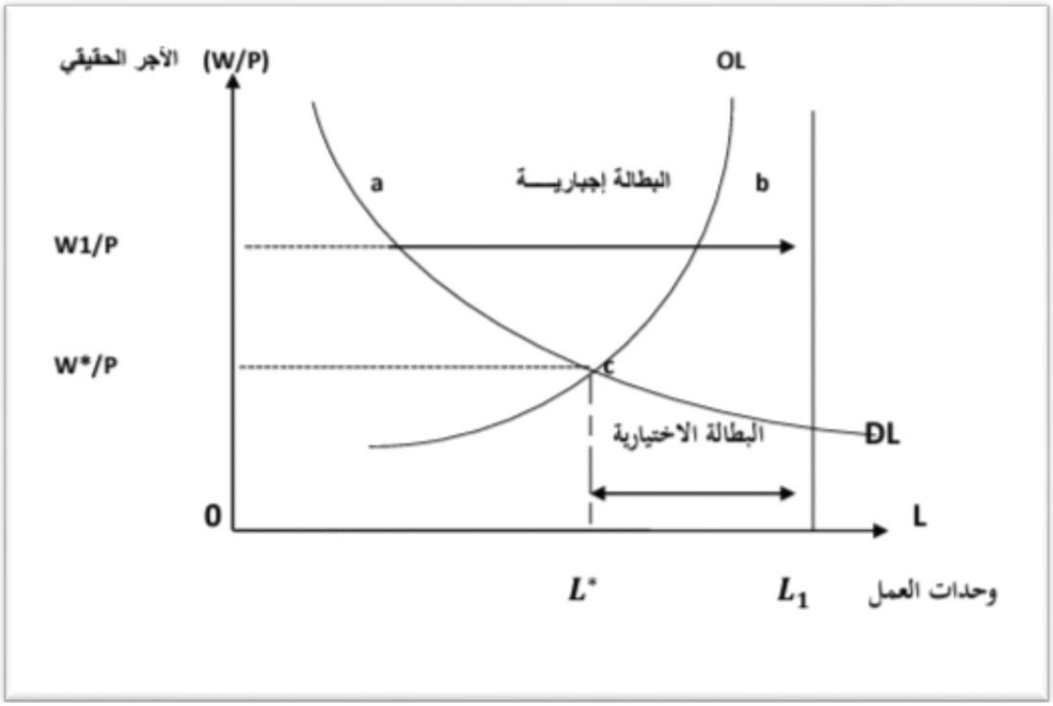

حيث تمثل كل من :

oL :عرض العمل .

DL: طلب العمل .

W*/p :الأجر الحقيقي عند التوازن

التفسير الاقتصادي للبطالة حسب النظرية الكلاسيكية .

يحدث التوازن في سوق لعمل عندما تتعادل الكمية المطلوبة من العمل والكمية المعروضة منه، والممثل في بالشكل ولذا فإن التشغيل يحدث عند (oL)حيث تعبر هذه المسافة عن الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه عند أجر التوازن المتمثل في w*/pأما البعد L1L* فهو يشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والغير الراغبين فيه عند أجر التوازن، إذن فهي تعتبر بطالة اختيارية .

إن حركة أجر التوازن (w*/p) عن مستواه الأصلي يؤدي إلى حدوث اختلال في سوق العمل، فارتفاع الأجر الحقيقي عن الأجر التوازن يؤدي إلى حدوث فائض في عرض داخل سوق أي ظهور بطالة إجبارية متمثلة في المسافة (ab) غير أن هذه البطالة سرعان ما تختفي بسبب مرونة الأسعار فالتنافس مابين العمال يولد تخفيض الأجور مما يؤدي حتما إلى زيادة الكمية المطلوبة من العمل ،وتنقص الكمية المعروضة **منه** إلى أن يعود التوازن في سوق العمل عند النقطة (c)، وبالمقابل إذا كان الأجر الحقيقي أقل من الأجر التوازن (w*/p) فإن البطالة الإجبارية ستختفي في السوق بسبب مرونة الأجور والأسعار.

إذن فالنظرية الكلاسيكية لا تعترف بالبطالة الإجبارية بسبب مرونة الأسعار والأجور ووجودها يبقى مؤقتا لكنها تقر بوجود بطالة اختيارية تظهر بشكل رفض العاطلين عن العمل وبالأجر السائد في السوق، وكذلك البطالة الاحتكاكية التي تظهر بشكل انتقال العمال من وظيفة إلى أخرى، ويلقى الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال، وبالتالي ليس هناك ضرورة لتدخل الحكومة أو النفقات العمالية باتخاذ سياسات لمعالجة البطالة .

المطلب الثاني :النظرية الكنزية للبطالة

لقد جاء كينز بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسيكية حيث ذكر: أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض، وأن حجم استخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي والميل للاستهلاك ومقدار الاستثمار، إذا أن الميل للاستهلاك ومقدار الاستثمار هما اللذان يحددان حجم الاستخدام ومن ثم فإن حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية تولي بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك والميل الاستثمار بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية إلا أنه أثر من ناحية أخرى برفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق ،وعليه فإن سر وجود البطالة يكمن فيما يلي :

لقد لاحظ كينز أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدا وأن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب والذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الاستثمارية وهو ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم(5): الفجوة الانكماشية في الاقتصاد

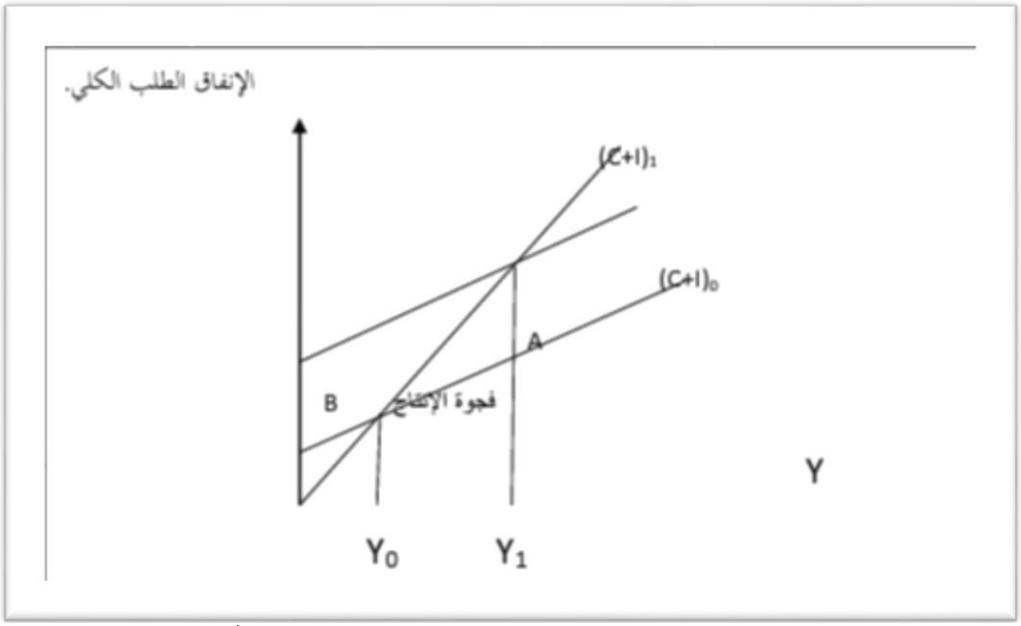

المصدر :عمر صخري "التحليل الاقتصاد الكلي " ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2005

يبين الشكل أعلاه أنه إذا كان الطلب الكلي أقل مما يجب لتشغيل جميع الموارد المتاحة، ويبلغ 0(c+l) مثلا فإن الدخل الوطني (الناتج الوطني y0) سيكون أقل من الناتج الوطني الممكن (y1)، والناتج الوطني الممكن هو عبارة عن أقصى حجم الناتج الحقيقي الذي يمكن الوصول إليه عن طريق استخدام جميع الموارد المتاحة للمجتمع وستكون في هذه الحالة فجوة في الإنتاج تقدر ب (y1-y0)، وبالتالي تظهر الفجوة الانكماشية تقدر بالمسافة (AB)، والفجوة الانكماشية تبين ذلك المقدار من الأنفاق التلقائي الضروري لإعادة الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل في الاقتصاد، ويتحدد المستوى التوازني بانتقال دالة الطلب الكلي، وركز تحليله على افتراض أن هناك إمكانية لانتقال دالة الطلب الكلي في الأجل القصي، بينما هذا الإمكان غير قائم بالنسبة للعرض الكلي، ومع ذلك وفي ظل ظروف الثورة العلمية التكنولوجيا يبدو الإمكان قائما لنقل دالة العرض الكلي في الأجل القصير.[1]

مما سبق نستنتج أن كينز له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية وفقا لهذا التحليل، فضلا على أن النظام الرأسمالي لا يمتلك الآليات الذاتية التي تضمن التوظيف الكامل ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل وهو حالة أكثر واقعية لذا فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج مشكلة القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية .

[1] زكي رمزي ، مرجع سابق ، ص319

المطلب الثالث : النظرية النيوكلاسيكية

يرتكز التحليل النيوكلاسيكي على فكرة الحرية الاقتصادية وكذلك سيادة ظروف التشغيل الكامل، بناء على ما جاء به قانون "ساي" للأسواق الذي يقوم على أن "كل عرض سلعي يخلق طلبا مساويا له" وبتطبيق هذه الفكرة في سوق العمل نجد أن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي وبالتالي زيادة وارتفاع الكمية المطلوبة من العمل فتغطي بذلك البطالة ويحدث التوازن ويحقق التشغيل الكامل، فالتوازن في سوق الشغل والسلع والخدمات هو الصيغة التعريفية للنظرية النيوكلاسيكية للبطالة والتي تعتمد على جملة من الفرضيات أهمها :

- مرونة حركة الأسعار في السوق التي تعدل أليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج .
- سوق العمل في حالة منافسة تامة مع الحرية لانتقال اليد العاملة داخل وخارج السوق .
- تجانس عنصر العمل وهذا يعني أن عرض العمل يكون متساويا بين الإفراد.
- حجم اليد العاملة مرتبط بعرض العمل والطلب عليه في السوق أي أن الطلب وعرض العمل مرتبطان بالأجر الحقيقي.

أما حدوث البطالة يرجع أساسا إلى:

- ✓ ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل.
- ✓ المساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الحقيقي من خلال تحديد الأجر الأسمى.

ولهذا فأن العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقية، وكل بطالة عند هذا الأجر هي إرادية فوجود البطالة في هذا الفكر ينطبق على البطالة الاختيارية، إذا لا مجال لحدوث البطالة إجبارية فكل فرد راغب في العمل عند مستويات الأجور التوازنية يمكنه الحصول على وظيفة، لهذا يرفض الكلاسيك و النيوكلاسيك وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد .[1]

[1] إسماعيل بن علاق ،مرجع سابق ص-68

المبحث الثالث: علاج البطالة وطرق معالجتها

إن مشكلة البطالة ليست مشكلة الدول فحسب بل مشكلة الاقتصاديات المتقدمة أيضا وجميع الدول تسعى لإيجاد الوسائل المناسبة لعلاج البطالة .

المطلب الأول :معالجة البطالة في الإسلام

لقد أولى الإسلام اهتماما كبير بموضوع العمل والترغيب فيه، والفرد الذي يعيش عالة على المجتمع ويتكل على الآخرين طمعا في الصدقات والهبات التي يحصل عليها عن طريق التسول مع ما في ذلك من مذلة ومهانة، وقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم بشدة من التسول فيما رواه عن عبد الله بن عمر حيث قال " ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم " وقد ضرب الإسلام أمثلة على نبل العمل وعلى سمو منزلته بالأنبياء وهم أفضل الخلق فقد مارسوا العمل ولم يجدوا حرجا في ذلك منهم داود عليه سلم الذي احترف الحدادة، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتاجر في مال خديجة قبل بعثته، فعن المقدام رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال "ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل ى من عمل يده " ومما يدل على أهمية العمل وضرورة استمراره في الإسلام، ما رواه أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "إن قامت الساعة وبيد أحدكم، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليفعل ".

وقد عمل الإسلام على مكافحة البطالة بما يلي : [1]

- مكافحة البطالة بالحافز الديني من خلال تعبئة النفوس بالفضيلة والأيمان وغرس حب العمل فيهم، مع ضرورة تأديته على أكمل وجه فقد اعتبر الإسلام العمل في حد ذاته .
- مكافحة ومحاربة كل أنواع الاكتناز الذي يعتبر تعطيل لجزء من الأموال، التي يفترض توظيفها لزيادة حركية الاقتصاد وتوظيف اليد العاملة وارتفاع معدلات النمو لتصل المجتمعات إلى مستويات الرخاء والرفاهية ففرضت من أجل ذلك الزكاة التي تأخذ من الأغنياء لتعطي للفقراء، حيث توعد الله المكتنزين في القرآن الكريم بالعذاب الأليم (سورة التوبة الآيتين 35/34)
- الاهتمام بعنصر التعليم والتدريب لفتح أفاق واسعة أمام البطالين لاكتساب مؤهلات ومهارات تسهل لهم عملية الولوج إلى سوق العمل والانضمام إلى القوة العاملة .[2]

[1] مقراني حميد ، **أثر الأنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص إقصاد كمي ، جامعة محمد بوقرة بومرداس 2014-2015 ،ص ص 86 - 87

[2] مقراني حميد مرجع سابق ، ص 87

المطلب الثاني: معالجة البطالة في الدول النامية

لقد بات من المسلم به أن علاج البطالة بهذه الدول أمر صعب للغاية بسبب التخلف وضعف موقعها في الاقتصاد العالمي ،وارتفاع المديونية الناتجة عن الاستدانة من الخارج لتغطية النقص في تمويل المشاريع، هذه المديونية التي أصبحت تلتهم جزاء كبيرا من إيراداتها، إضافة الى تسديد الفوائد المترتبة عنها .

لقد تمثلت أهم الإجراءات المقترحة لمواجهة البطالة في الدول النامية في النقاط التالية :

- تنظيم سوق العمل يتوفر قاعدة بيانات أساسية متكاملة عنه، وضمان شفافية أكثر .
- تخطيط القوة العاملة : ويقصد بها الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتوفرة عن طريق البرامج المناسبة لذلك في إطار خطة زمنية محددة .
- تنمية القوة البشرية بحيث يجب توفير اليد العاملة المدربة التي تساهم في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا عن طريق:

✓ ربط عملية التدريب والتعليم وتكيف التخصصات في المؤسسات التعليمة (الجامعات المعاهد .....) مع احتياجات سوق العمل .

✓ التدريب الداخلي والخارجي لبعض الفئات العمالية للاستفادة من الخبرات الخارجية في مجال التكنولوجيا، لتحسين ا لإنتاج من جهة ومواكبة التقدم من جهة أخرى.

✓ دعم وتشجيع القطاع الخاص الذي يتميز بكثافة العمالة من خلال المزايا والحوافز المقدمة له تتناسب مع حجم فرص العمل التي بإمكانه توفيرها .

✓ الاهتمام أكثر بخدمات التعليم، الصحة والمرافق العامة التي من شأنها خلق فرص عمل جديدة وامتصاص جزء من البطالة، والمساهمة في التنمية البشرية التي هي إحدى الركائز الاساسية للتنمية الاقتصادية .

✓ توفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي للاستفادة من التقدم التكنولوجي ولامتصاص جزء من القوة العاملة العاطلة، على أن لا يكون هذا الاختيار بديلا للجهاز الوطني وأن لا يكون المدى الطويل الكلي لا يؤدي بالاقتصاد الى التبعية للخارج.[1]

[1] مقراني حميد ، مرجع سابق ،ص89-90

المطلب الثالث: وسائل علاج البطالة

تختلف معالجة البطالة من دولة إلى أخرى حيث أن كل دولة تتبع سياسة خاصة في الحد من البطالة وذلك للوصول للاستخدام الكامل، وهذا لا يعني مجرد الحصول المتعطل من العمل على فرصة عمل وحسب بل وجود وظائف شاغرة تفوق عدد من المتعطلين عن العمل الباحثين والراغبين فيه وإن معالجة البطالة يختلف حسب نوع البطالة فمثلا:

- البطالة المقنعة يتم الحد منها بتوفير خطة سليمة لتوزيع عادل للعمال على مستوى القطاعات الإنتاجية والمناطق وسحب فائض العمالة من القطاعات والمناطق التي تعاني من البطالة المقنعة واستخدامهم في القطاعات التي تعاني من نقص في العمالة وهذا بدوره يتطلب قبل كل شيء ضرورة الحد من البيروقراطية التي تمثل وجها خفيا للبطالة المقنعة.
- البطالة الموسمية والهيكلية يمكن الحد منها بإدخال التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في الأنشطة الاقتصادية ورفع درجة مهارة العاملين.
- البطالة الدورية مرهونة بشكل الأزمة وفترتها الزمنية ولكنها انعكاس للحالة الاقتصادية، فالوسائل المتبعة في حالة الركود الاقتصادي هي نفسها المؤثرة في الحد من البطالة، فمثلا أن زيادة الاستثمارات تفتح أفاقا جديدة أمام العاطلين عن العمل لدخول في صناعات جديدة أو صناعات تم توسيعها أو تجديد رأسمالها .
- أما البطالة الاحتكاكية ناشئة بسبب البحث على وظائف أفضل عن طريق الاستعانة والاعتماد على تعويضات البطالة، فإن إلغاء هذه التعويضات قبيل بالتقليل منها، حيث يغير العديد من الاقتصاديين أن النظام القائم على تعويضات البطالة يزيد من معدل البطالة الطبيعي وبالتالي ينصح بإلغائها في الدول المتقدمة .

-أما إذا كانت صعوبة الانتقال بين المناطق الجغرافية هي سبب في البطالة الاحتكاكية فإن توفير طرق النقل وإقامة مراكز ضمن المجالات الجغرافية للعمل يمكن أن يقلل من مدة البطالة .

ومن هنا يتضح أن الحد من البطالة عملية معقدة تتطلب تخطيطا شاملا يضع مقدمة وأهدافه التناسب بين عقدي الإنتاج العمل ورأس المال والتناسب بين مختلف حلقات الاقتياد الوطني ،وهذه المسألة من الصعب على القطاع الخاص القيام بها ولذلك فإن الدولة يجب أن تتدخل لعلاج أو الحد من ظاهرة البطالة ويمكن علاج البطالة كما اقترحها كينز عن طريقتين هما.[1]

السياسة النقدية:

أي الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بغرض تغيير عرض النقود وفي حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة تلجأ السلطات النقدية الى زيادة عرض النقود حيث أن زيادة عرض أي سلعة مع إبقاء المتغيرات الأخرى على حالها يترتب عليه انخفاض في سعر السلعة كذلك بالنسبة للنقود فإن زيادة عرض النقود يترتب عليه خفض سعر الفائدة بشكل جزاء كبيرا من تكاليف الاستثمار يعني خفض تكلفة الاستثمار ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة لتي الاستثمار الذي يعني زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدل التشغيل وانخفاض من معدل البطالة .

السياسة المالية :

أن حالة الركود الاقتصادي يصبحها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حركة البيع والشراء والاستثمار والإنتاج ولذا فإن السياسة الحالية التي تنتهجها الدولة في هذه الحالة تعتمد على زيادة الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي منها أو الاستثماري وزيادة الإنفاق الحكومي تعني مزيدا من الطلب الكلي ويترتب على هذا مزايد من الإنتاج الذي يتطلب زيادة التوظيف ومن ثم ينخفض معدل البطالة، كذلك استخدام الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية ففي حالة الركود الاقتصادي تخفض الدولة ضريبة الدخل والإنتاج و يعني تخفيض ضريبة الدخل وزيادة الدخل المتاح للأفراد ومن ثم زيادة الأنفاق على السلع والخدمات وإن تخفيض ضرائب الإنتاج تعني تخفيض تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة معدل التوظيف وانخفاض معدل البطالة وهنا يجب الإشارة إلى دفع إعانات للمتعطلين عن العمل مسألة في غاية الأهمية وهذه العملية المتبعة في كثير من الدول الصناعية، كون العاطل عن العمل هو فرد اجتماعي لا يستهلك بالمعنى العام للاستهلاك فإذا ما حصل على إعانات حكومية فإنه كغيره من العاملين يستطيع إنفاق هذه الإعانات على الاستهلاك ومن ثم يزيد الطلب

[1] أوكيلي إلهام ،**مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة "حالة الجزائر"** مذكرة لنيل شهادة الماستر قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ،السنة 2016-2017 ،ص ص89 -90

على المنتجات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات التي بدورها تعمل على استيعاب البطالة والوصول إلى مسألة التوظيف الكامل، ويتم ذلك عن طريق مكاتب العمل .[1]

[1]أوكيلي الهام ،مرجع سابق ،ص 91

خاتمة الفصل

بعد سردنا للإطار المفاهيمي والنظري للبطالة اتضح لنا أن جل مفاهيم وتعريفات البطالة تعددت واختلفت من مفكر لأخر، وهو ما أوجد صعوبة في الخروج واستنتاج مفهوم دقيق وشامل للبطالة، وبعد تناولنا أيضا لمختلف النظريات المفسرة للبطالة اتضح أن هناك جدلا واختلافا واسعا بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين فيما يتعلق بهذا الموضوع، حيث تناولت النظريات الكلاسيكية والكنزية والنيوكلاسيكية كل واحدة منها تناولت ودرست الموضوع من منظور معين .

فمن خلال ما تم تناوله في هذا الفصل تبين لنا أن هناك أنواع وأشكال عديدة من البطالة كل نوع تم تناوله له ما يميزه عن الأخر، نفس الشيء تم لمسه فيما يخص أسباب البطالة والآثار الناجمة عنها، حيث تم الخلوص إلى أن هناك أسباب عديدة ومتنوعة تؤدي إلى تفشي البطالة ، وهناك أسباب تتعلق بالمؤسسات وأخرى بالدولة تتعلق بالمجتمع، هذا من جهة ومن جهة أخرى فيما يتعلق بالآثار الناجمة عن البطالة حيث أن هناك أثار اجتماعية تمس أفراد المجتمع، كما أن هناك أثار اقتصادية مرتبطة بالجانب الاقتصادي وأخرى سياسية تمس العلاقة بين السلطة والمجتمع، كما تطرقنا إلى كيفية معالجة البطالة في الدين الإسلامي ومعالجتها في الدول النامية وأهم طرق للتخلص من البطالة في المجتمع .

الفصل الثالث

تمهيد:

حظي تحليل العلاقة بين نمو المعروض النقدي ومعدلات البطالة باهتمام واسع في أدبيات الفكر الاقتصادي النظري والتجريبي. نذكر على سبيل المثال مساهمات كل من:
Bagehot (1873)، Schumpeter (1912)، Mckinon (1973)، Shaw (1973)، Spellman (1982)، King and Levine (1993)، Murinde and Eng (1994)، Levine (1997)، Beck et al (1999) وSchich and Pelgrin (2002)، Ross and Levine (2005).

وعليه، خصصنا هذا الفصل لدراسة العلاقة التجريبية بين نمو عرض النقد والبطالة في الجزائر مقسمين الدراسة إلى مبحثين، خصص المبحث الأول لاستعراض تطور عرض النقد والبطالة في الجزائر، في حين المبحث الثاني خصص لقياس أثر نمو عرض النقد على البطالة في الجزائر وفق نماذج الانحدار الذاتي الموزعة بفترات تأخير ARDL.

المبحث الأول:عرض النقد والبطالة في الجزائر

قبل أن نبدأ في قياس العلاقة بين نمو المعروض النقدي والبطالة في الجزائر، ارتأينا تقديم تحليل لتطور مسار عرض النقد في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل تطور عرض النقد والبطالة معا على طول الفترة 1980- 2018.

المطلب الأول: تطور عرض النقد في الجزائر

عرض النقد في الجزائر تتم عمليته من خلال عملية الإصدار النقدي الذي يعتبر من مسؤولية بنك الجزائر (BNA) والائتمان المصرفي التي تساهم البنوك التجارية في تركيبه بموجب المادة 4 والمادة 70 من قانون النقد والقرض على التوالي.[1]

خلال الفترة الاستعمارية عرفت الجزائر نظاما ماليا وبنكيا ذو نمط ليبرالي فرنسي موجه إلى خدمة الأقلية الاستعمارية، حيث كانت الخزينة العمومية آنذاك هيئة مكلفة بجمع الإيرادات الضريبية من الشعب الجزائري لإنفاقها من جديد لفائدة المعمرين الفرنسيين، كما أنّ شبكة المصارف والمنشأة المالية الواسعة قبيل الاستقلال كانت عبارة عن مؤسسات لفائدة العمليات المنجزة من قبل المستعمرين.[2]

بعد الاستقلال حاولت الجزائر أن تقيم تنمية اقتصادية شاملة وسريعة في كل القطاعات، ما أدى بها إلى الاعتماد في تمويل الاستثمارات إلى المزيد من الإصدار النقدي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار وقلة السلع وتنامي الأسواق غير الرسمية. وهذا ما يبينه الشكل التالي:

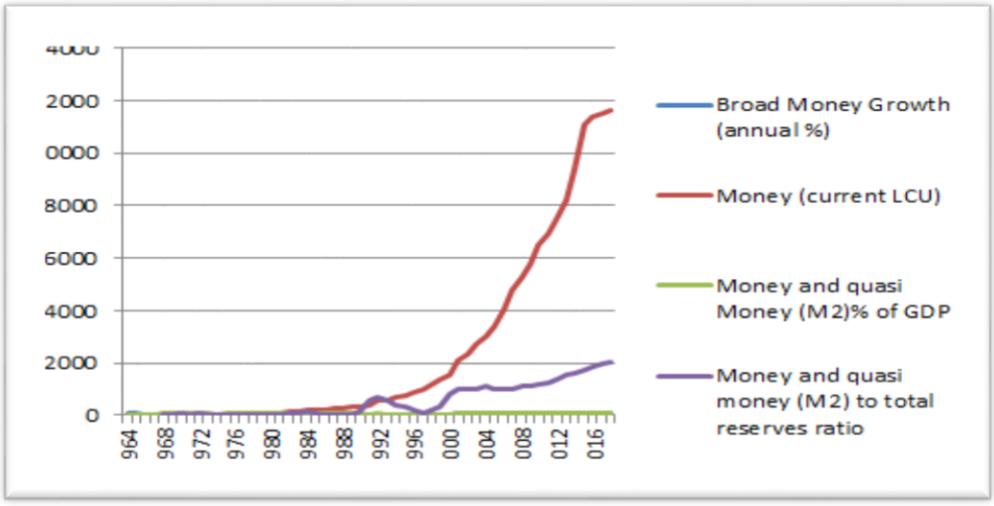

الشكل رقم (06): تطور عرض النقد في الجزائر خلال الفترة 1964- 2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات البنك الدولي WDI حول مؤشرات التنمية في العالم للعام 2019

يتضح من خلال الشكل البياني أعلاه ارتفاع طفيف في عرض النقود منذ العام 1964 وحتى سنة 1990، لتدخل الجزائر بعدها في مرحلة جديدة بعد صدور قانون النقد والقرض 90- 10 والتي تميزت خلالها سياسة عرض النقود بارتباطها بالظروف العالمية والأوضاع الاقتصادية، ويتضح من خلال الشكل البياني (01) أعلاه انخفاض في نمو الكتلة النقدية سنة 2000 نتيجة اتباع السلطات الجزائرية سياسة تقشفية صارمة، لتعود الكتلة النقدية للتعافي في نموها منذ 2003 من خلال اطلاق برامج الانعاش الاقتصادي وتنمية الجنوب وكذا ارتفاع حجم الأرصدة النقدية الخارجية التي بلغت 143.3% من حجم القاعدة النقدية وودائع الخزينة ببنك الجزائر، بالإضافة إلى ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد إلى 68% من إجمالي الديون

[1] قانون النقد والقرض 90- 10 المؤرخ في 1990/04/14

[2] بقبق ليلى اسمهان، **اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية**، الملتقى الدولي حول اصلاحات النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11 و12 مارس 2008.

الداخلية.كما سجلت الفترة بين عامي 2005 و2007 ارتفاع في نمو الكتلة النقدية بنسبة 21.5%، كما سجلت زيادة واضحة في الأرصدة النقدية الخارجية لبنك الجزائر الذي يعزى إلى التراكم المستمر للاحتياطات الرسمية للصرف. وبحسب بنك الجزائر فإن النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية يعود إلى ما يلي[1]:

- تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005 و2006 ولم تعد إلى المسالك البنكية.
- تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية حيث تراوحت بين 1.6 و1.3، كما أنه يبرز فرضية الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية وتداولها خارج المسالك البنكية.
- تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية وعمليات تبييض الأموال. وبحسب بنك الجزائر فقد تم ضخ أوراق نقدية جديدة بقيمة 154.638 مليار دج للأشهر التسعة الأولى من سنة 2007.

وفي العام 2008 زادت الكتلة النقدية بنسبة 16.04% ولكن بوتيرة أقل مقارنة بعام 2007 التي كانت فيها نسبة النمو 24.17% وهذا تحت تأثير التوسع الهيكلي في الموجودات الخارجية الصافية. وبفعل آثار الأزمة المالية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية انخفضعرض النقود عام 2009 إلى 6.23% مقارنة بـ 38.18% للعام 2008، بالإضافة إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424.9 مليار دينار عام 2008 إلى 3114.8 مليار عام 2009 أي بمعدل انخفاض -9.05%، وهو ما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشباه النقود)[2].كما عرفت سنة 2010 توسعا في نمو عرض النقد نتيجة لاستقرار الأوضاع الاقتصادية الخارجية وكذا ارتفاع أسعار المحروقات مما زاد من صافي الأصول الخارجية ليبلغ معدل نمو العرض النقدي 15.4%في عام 2010 مقابل 3.1%في عام 2009، كما سجل ارتفاع في معدل نمو النقود الائتمانية والودائع لأجل قدّر بـ 12.46% و13.3%على التوالي.

عرف عام 2011 ارتفاع مستمر في نمو العرض النقدي حيث سجل ارتفاع قدّر بـ 19.9%نتيجة ارتفاع حجم الودائع لدى البنوك مما ساهم في خلق الائتمان، ليعرف بعدها تراجعا كبيرا في العام 2012 بلغ 10.9%وهذا لتقلص ودائع قطاع المحروقات وبالتالي تراجع كبير في معدل نمو صافي الموجودات الخارجية قدّر بـ 7.3% مقابل 16.05%في عام 2011 وكذا التأثر بالأزمة الأوروبية.

شهدت سنة 2015 تعارض كلي مع الفترة 2000- 2014، أين كان متوسط نمو الكتلة النقدية M2 يقدر بنسبة 13.4% سنويا، تميزت الوضعية النقدية المجمعة (باحتساب الودائع لدى الخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية) بنمو شبه منعدم للكتلة النقدية M2 (0.13%).

خلافا لسنتي 2015 و2016، أين لم تعرف الكتلة النقدية M2 تزايدا سوى بـ 0.1% و0.8%على التوالي، نمت الأرصدة النقدية وشبه النقدية M2 بـ 8.3% في 2017 مجرة بالارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف حيث ارتفعت بـ 20.1% مقابل 6.8%، فيما يخص الودائع لأجل وبـ 4.9% فيما يتعلق بتداول النقد الورقي. غير أنّ سبب الارتفاع القوي في الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف يعود بنسبة تقارب 65% إلى ودائع الشركة الوطنية للمحروقات والتي استفادت في أواخر 2017 من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة العمومية (452) مليار دينار. بالتالي، دون ودائع قطاع المحروقات بلغ التوسع النقدي 4.9% فقط.[3]

---

[1] بنك الجزائر يجري تقييما لحركة النقد، متاح على الموقع http://www.entv.dz/or/newy/index/php

[2] علي صاري، **سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000- 2013**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 7، 2014، ص 26.

[3] - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 122.

المطلب الثاني: تطور اتجاه نمو عرض النقد والبطالة في الجزائر

يلعب القطاع المالي دورا هاما في عملية تراكم رأس المال ونمو الإنتاجية، وأنه من العوامل الأساسية لرفع وتيرة النمو الاقتصادي وتخفيف حدة البطالة. وقد عزَزت الأعمال التطبيقية لكل من King and Levine (1993)، Murinde and Eng (1994)، Levine (1997)، Beck et al (1999) وSchich and Pelgrin (2002)، Ross and Levine (2005) هذا الطرح، حيث توصلت إلى تأييد فرضية أن التطور المالي يؤثر إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي ومنه على التشغيل في الاقتصاد[1].

استخدم كل من Mackinon وGold Smith (1989) مؤشرا واحدا يتمثل في حجم الوساطة المالية (عرض النقود بمفهومه الواسع M2/PIB) لقياس درجة التطور المصرفي، بينما استخدم اقتصاديونآخرون ومن بينهم King and Levine (1993) ثم Levine (1997) نسبة عرض النقود بالمعنى الواسع أو الأوسع إلى إجمالي الناتج (M2/PIB or M3/PIB)، وهذا المقياس يعكس درجة النقدية Monetization في الاقتصاد[2].

يشير الشكل (02) الخاص بتطور حجم الوساطة المالية M2/PIB في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، إلى أن هذا المؤشر كان مرتفعا على اغلب الفترات متجاوزا نسبة 50%. وبالرغم من أن الارتفاع في هذا المؤشر يعبر عن دور كبير للوساطة المالية حسب Mackinon (1973) إلا أنه – على حسب رأينا- غير ذلك في الجزائر، إذ أن ارتفاع هذا المؤشر في الجزائر، لا يعني بالضرورة تطور الوساطة المالية بقدر ما يعني زيادة النفقات الحكومية من جهة، وتطور سوق موازي من جهة أخرى تتداول فيه كتلة نقدية جد مهمة. فعلى سبيل المثال قدرت بعض الدراسات في سنة 2015 وجود كتلة نقدية تقدر بحوالي 3700 مليار دينار.

الشكل رقم (07): تطور المؤشر M2/PIBواتجاه معدلات البطالة في الجزائر

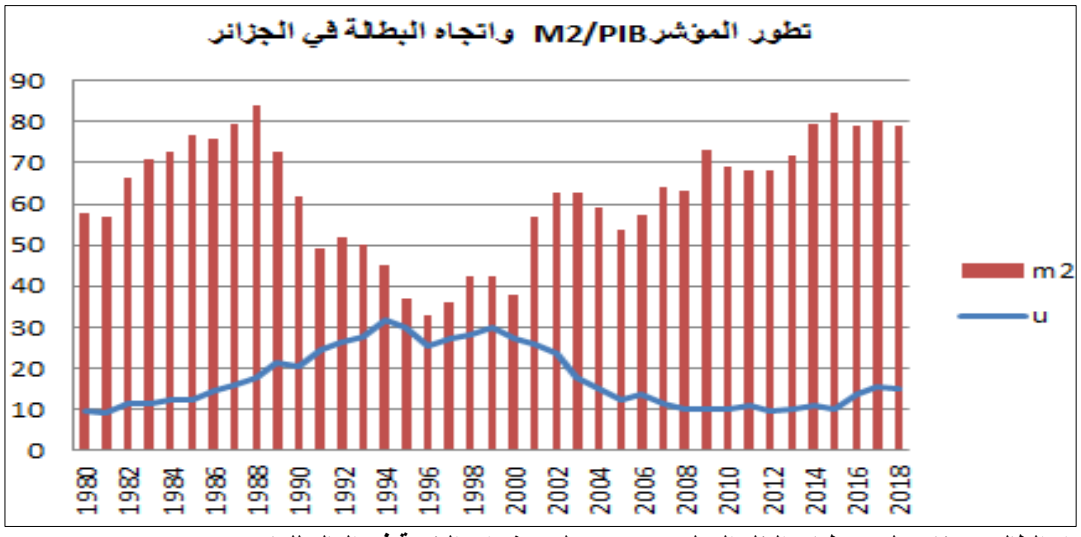

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات البنك الدولي WDI حول مؤشرات التنمية في العالم للعام 2019

[1]- خالد بن حمد عبد الله القدير، **تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 18، العدد 01، 2004، ص 06-11.

[2]- عمار حمد خلف، **قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق**، ص 183

المبحث الثاني: التطبيق القياسي لأثر عرض النقد على البطالة في الجزائر

المطلب الأول: توصيف النموذج المقدر

يعد النموذج القياسي أحد طرق تحليل وتفسير أي ظاهرة من الظواهر الاقتصادية المعقدة التي تضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المختلفة. إنّ الهدف الأساسي من صياغة النماذج القياسية هو تحليل صحة فرضيات النظرية الاقتصادية واختبارها.

ولتفسير العلاقة بين البطالة (المتغير التابع) وعرض النقد بمفهومه الواسع (المتغير المستقل)، فلا بد من قياس أثر تغير عرض النقود في معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980- 2018)، باستخدام التكامل المشترك في إطار نماذج الانحدار الذاتي الموزعة بفترات تأخير (ARDL).

قياس أثرعرض النقد على البطالة يعني آليا استخدام العلاقة التالية في التقدير:

$$\mathbf{U_t = \beta_0 + \beta_1 M2_t}$$

حيث:

تمثل معدلات البطالة في الجزائر على طول الفترة1980-2018$\mathbf{U_t}$

$\mathbf{M2_t}$ تمثل نمو عرض النقد بمفهومه الواسع على طول الفترة 1980-2018.

المطلب الثاني: منهجية القياس وتحليل النتائج

1- منهجية القياس

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهج حديث للتكامل المشترك وهو منهج الانحدار الذاتي الموزع بفترات تأخير (ARDL) الذي طوره كل من Pesaranandpesaran (1995), Pesaranandsmith (1998), PesaranandShin (1999), Pesaranetal (2001)، ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الرتبة عكس اختبارات التكامل المشترك السابقة بمفهوم Engleandgranger, Johansen التي تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الرتبة. كما أن هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة ما إذا كان حجم عينة الدراسة (عدد المشاهدات) صغيرا. ونتيجة لهاتين المشكلتين قدم كل من pesaranetal (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، وتعرف هذه الطريقة بمنهج اختبار الحدود (TheBoundsTestingApproach). ويتميز هذا الاختبار بعدة مزايا منها[1]:

- أنه يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر، أي I(0)، أو متكاملة من الرتبة واحد، أي I(1). وتجنبا للنتائج المضللة يشترط هذا الاختبار ألا تكون المتغيرات متكاملة من الرتبة الثانية أو أكثر، لأن القيمة الحرجة لاختبار فيشر (F-Statistic) المحسوبة بواسطة Pesaranetal (2001) لا يمكن تطبيقها، بسبب أن المنهج المذكور مبني على افتراض أن المتغيرات إما أن تكون متكاملة من الرتبة صفر أو الرتبة واحد؛
- أن نتائج تطبيقه تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا. وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة؛
- أن استخدامه يساعد على تقدير مكونات الأجلين الطويل والقصير معا في نفس الوقت.

ونظرا لأن متغيرات الدراسة تشمل متغيرين، فإن إجراء اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات طبقا لمنهج ARDL يتم من خلال نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM لكل متغير من هذين المتغيرين على اعتبار أنه متغير تابع، كمالي:

[1] مجدي الشوربجي، **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصر**ي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2006ص 156.

$$\mathbf{U}_t = \boldsymbol{\alpha_0} + \boldsymbol{\beta_1}\mathbf{U}_{t-1} + \boldsymbol{\beta_2}\mathbf{M2}_{t-1} + \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{P}} \boldsymbol{\delta_1}\,\mathbf{M2}_{t-i} + \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{q}} \boldsymbol{\delta_2}\,\mathbf{M2}_{t-i} + \boldsymbol{\varepsilon_1} \dots\dots (\mathbf{04})$$

$$\boldsymbol{M2_t} = \boldsymbol{\alpha_0} + \boldsymbol{\theta_1 M2_{t-1}} + \boldsymbol{\theta_2 U_{t-1}} + \sum_{\boldsymbol{i=1}}^{\boldsymbol{P}} \boldsymbol{\delta_1}\,\boldsymbol{U_{t-i}} + \sum_{\boldsymbol{i=1}}^{\boldsymbol{q}} \boldsymbol{\delta_2}\,\boldsymbol{M2_{t-i}} + \boldsymbol{\varepsilon_2} \dots\dots (\mathbf{05})$$

حيث:

ε: حد الخطأ العشوائي

في المعادلة (04) حيث$\boldsymbol{U_t}$كمتغير تابع، فإن فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نمو عرض النقد والبطالة (عدم وجود تكامل مشترك) تتمثل في الفرضية التالية:$H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0$مقابل الفرضية البديلة$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$.

في المعادلة (05) حيث$\boldsymbol{M_t}$كمتغير تابع، فإن فرضية عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات تتمثل في الفرضية التالية:$H_0: \theta_1 = \theta_2 = 0$مقابل الفرضية البديلة$H_1: \theta_1 \neq \theta_2 \neq 0$.

وحتى يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدود، يستلزم القيام بالإجراءات الأربعة التالية[1]:

- اختيار فترة التأخير المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM، وذلك باستخدام نموذج شعاع انحدار ذاتي غير مقيد مع وجود حد ثابت فقط؛
- تقدير نموذج UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية. ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج نتبع إجراء اختيار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص (GeneraltoSpecificApproach)، والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية ستودنت الخاصة به أقل من الواحد، وذلك بشكل متتالي؛
- اختبار معنوية المعلمات للمتغيرات المؤخرة بفترة واحدة . ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية فيشر F من خلال اختبار Wald؛
- مقارنة إحصائية فيشر F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المؤخرة بفترة واحدة بقيمة إحصائية فيشر F الجدولية المقترحة من طرف Pesaranetal (2001). ونظرا لأن اختبار F له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار. قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية (أو في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر. قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد. وقاعدة القرار هي إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، يتم رفض فرضية عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. وإذا كانت قيمة إحصائية F أقل من الحد الأدنى، يعني قبول فرضية العدم، يعني ذلك عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا كانت قيمة إحصائية F تقع بين قيم الحد الأعلى والأدنى، فلا يمكن اتخاذ القرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

وتتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في إتباع الخطوات التالية:

- اختبار استقرارية المتغيرات محل الدراسة؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL؛
- تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL-ECM في حالة وجود علاقة تكامل وحيدة على الأقل؛

[1] مجدي الشوربجي، مرجع سابق، ص ص 157- 158.

- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات صيغة تصحيح الخطأ ARDL-ECM.

2- تحليل النتائج

2-1- اختبار استقرارية المتغيرات

لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة، قمنا باختبار جذر الوحدة (UnitRootTest) مستخدمين في ذلك أحد الاختبارات الأكثر استعمالا في هذا المجال وهو اختبار ديكي فولر المطور (AugmentedDickey-Fuller)، هذا الأخير يمكن توضيحه من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \alpha_1 \sum_{i=1}^{m} \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots (06)$$

حيث ε_t عبارة عن البواقي غير مرتبطة ذاتيا وتتميز بالخواص المرغوبة (White Noise)، ولتحديد طول الفجوات الزمنية m المناسبة يتم عادة استخدام معايير مثل (Schwarz Info Creterion). ويتم اختبار فرضية العدم $\delta = 0$ أي وجود جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة) مقابل الفرضية البديلة $\delta < 0$ أي أن السلسلة مستقرة.

بالاستعانة ببرنامج Eviews لتحليل السلاسل الزمنية، جاءت نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول (01) التالي، علما أن فترة التأخير المثلى حسب معيار Schwarz هي m=3:

الجدول (06): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

السلسلة الزمنية	درجة التكامل	المستوى		الفرق الأول	
		بثابت فقط	بثابت واتجاه	بثابت فقط	بثابت واتجاه
U_t	$I(0)$	-3.39***	-4.59***	-7.62*	-7.54*
$M2_t$	$I(1)$	-2.47	-2.40	-3.28**	-4.68*

***معنوية عندمستوى1%حسبالقيمالجدولية**معنوية عندمستوى5%حسبالقيمالجدولية*معنوية عندمستوى10%حسبالقيمالجدولية.

من خلال الجدول أعلاه، تبين نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF، أن السلسلة t مستقرة في مستواها، أي أنها متكاملة من الدرجة صفر. في حين أن السلسلة M_t متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن الفروق الأولى لهذه السلسلة مستقرة.

وبما أن السلسلتين غير متكاملتين من الدرجة الثانية، فإنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود تعبيرا عن إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

2-2- نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود ARDL

كما سبقت الإشارة إليه، فإن إجراء اختبار التكامل المشترك يستلزم القيام بأربعة (04) إجراءات، الإجراء الأول يتمثل في تحديد فترة التأخير المثلى لتقدير صيغة UECM، الإجراء الثاني يتمثل في تقدير صيغة UECM، الإجراء الثالث يتمثل في اختبار معنوية المعلمات للمتغيرات المؤخرة بفترة واحدة والإجراء الرابع والأخير، يتمثل في مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة F-Statistic للمتغيرات المستقلة المؤخرة بفترة واحدة مع إحصائية فيشر المجدولة والمقدمة من طرف (2001) Pesaran et al.

بالنسبة لفترة التأخير المثلى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، فإن برنامج Eviews لتحليل السلاسل الزمنية يوفر خمسة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة وهي: معيار LR، معيار خطأ التوقع النهائي (FPE)، معيار Akaike (AIC)، معيار Shwarz (SC) ومعيار HannanandQuinn (HQ). وقد أكدت كافة هذه المعايير على أن فترة التأخير المثلى تساوي 1، كما هو موضح في الجدول (02) التالي:

الجدول (07): اختيار فترة التأخير المثلى في نموذج UECM

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: U M2
Exogenous variables: C
Date: 08/28/20 Time: 16:23
Sample: 1980 2018
Included observations: 37

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-259.2299	NA	4650.871	14.12054	14.20761	14.15124
1	-214.5554	82.10449*	516.3966*	11.92192*	12.18315*	12.01401*
2	-211.5533	5.192811	546.4426	11.97586	12.41124	12.12935

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج EVIEWS

بالنسبة للإجراءات الثلاث الأخرى المتبقية فقد جاءت موضحة في الجدول (03) التالي:

الجدول (08): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL

العلاقة الدالية	إحصائية فيشر المحسوبة F-Statistic	قيمة الاحتمال P-value	النتيجة
$F(U/M2)$	3.968	0.041	عدم وجود تكامل مشترك
$F(M2/U)$	3.573	0.046	عدم وجود تكامل مشترك
مستوى المعنوية	القيم الحرجة الجدولية لإحصائية فيشر(F)* عند k=1		
	قيمة الحد الأدنى $I(0)$		قيمة الحد الأعلى $I(1)$
1%	6.84		7.84
5%	4.94		5.73
10%	4.04		4.78

***- القيم الحرجة مأخوذة من الجدول الثالث الذي يحتوي على الثابت فقط، أنظر:**

-pesaran et al (2001), Bounds Testing Approaches to The Analysis of level Relationships, Jouranl of Applied Econometrics, UK, P300.

يتضح من خلال الجدول (03) أعلاه، ما يلي:

1- أن قيمة إحصائية F المحسوبة لانحدار البطالة على نمو العرض النقدي تساوي 3,968 أقل من القيم الحرجة للحد الأدنى عند مستوى معنوية 1%،5% و 10%. وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات؛
2- أن قيمة إحصائية F المحسوبة لانحدار نمو العرض النقدي على البطالة تساوي 3,573 أقل من القيم الحرجة للحد الأدنى عند مستوى معنوية 1%،5% و 10%. وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

طبقا لهذه النتائج فإنه لا توجد علاقة توازن في الأجل الطويل (تكامل مشترك). ومنه لا يمكن إجراء اختبار تصحيح الخطأ لأن هذا الأخير يتطلب وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل.

خلاصة القول أن نمو عرض النقود بمفهومها الواسع في الجزائر لا تساهم في خلق وظائف شغل.

خلاصة الفصل:

استهدف هذه الفصل قياس أثر نمو عرض النقد على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980–2018 مستخدمين في ذلك أحدث المناهج في تحليل التكامل المشترك، وهو نموذج الانحدار الذاتي الموزع بفترات تأخير ARDL المطور من طرف Pesaranetal (2001). ولتحقيق هذا الهدف عمدت الدراسة إلى إتباع الخطوات التالية:

- إجراء اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة.
- إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDl أو منهج اختبار الحدود.
- تقدير صيغة تصحيح الخطأ ARDL-ECM في حالة وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل.
- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات صيغة تصحيح الخطأ ARDL-ECM.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- بنت نتائج اختبار جذر الوحدة، أن متغيرة البطالة مستقرة في مستواها. في حين أن متغيرة نمو عرض النقد مستقرة بعد أخذها للفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى؛
- أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL أو منهج اختبار الحدود، غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين. أي أنه لا يمكن الاستفادة من تقدير صيغة تصحيح الخطأ، وبالتالي فرضية نمو المعروض النقدي في الجزائر تساهم في خلق مناصب شغل مرفوضة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

من خلال دراستنا لموضوع أثر عرض النقد على البطالة أدت بنا إلى معرفة توجه السلطة النقدية نحو استخدام سياسة توسعية سيرفع من المستوى العام للأسعار وكذا انخفاض أسعار الفائدة وهذا الانخفاض سوف يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، وبالتالي زيادة الذي يترتب عليه زيادة الطلب على الأيدي العاملة مما يخفض من مستويات البطالة أو القضاء عليها ويحصل العكس في حالة تقليص عرض النقد إذا ستزداد معدلات البطالة ومنه يظهر إن البطالة ترتبط بعرض النقد بعلاقة عكسية .

ولهذا لقد حاولنا في دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول معرفة أثر نمو عرض النقد على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980- 2018) .

حيث تناولنا في الجانب النظري لموضوع البحث المفاهيم الأساسية لعرض النقد والبطالة ودعمناه بفصل تطبيقي، الفصل الأول تمت فيه دراسة الإطار النظري لعرض النقد من خلال ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول إلى ماهية عرض النقد، وفي المبحث الثاني تم التطرق جهات إصدار النقود إما المبحث الثالث تم التطرق إلى العوامل المؤثرة في عرض النقد وأدوات السياسة النقدية.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه التأصيل النظري للبطالة وقد تطرقنا فيه إلى ثلاثة مباحث ،تطرقا المبحث الأول إلى ماهية البطالة، إما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى النظريات المفسرة لبطالة، وفي المبحث الثالث تم تناول علاج البطالة وطرق معالجتها .

بينما خصص الفصل الثالث والأخير لعرض الدراسة القياسية لأثر نمو عرض النقد على البطالة في الجزائر من خلال مبحثين، في المبحث الأول تم تطرق إلى عرض النقد والبطالة في الجزائر، في المبحث الثاني تناولنا التطبيق القياسي لأثر نمو عرض النقد على البطالة في الجزائر .

اختبار الفرضيات :

- الفرضية الأولى: التي تنص على وجود علاقة عكسية بين عرض النقد والبطالة، فالنقود تأثر على النشاط الاقتصادي وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي ومنه إلى تخفيض معدلات البطالة فقد ثبتت نتائج البحث إلى رفض هذه الفرضية.
- الفرضية الثانية :التي تنص على وجود علاقة عكسية بين عرض النقد والبطالة في الجزائر من الناحية التجريبية (قياسية) فقد ثبتت نتائج البحث إلى رفض هذه الفرضية .
- الفرضية الثالثة : التي تنص بنظر إلى معدات النمو الاقتصادي الضعيفة المحققة في الجزائر وأيضا معدلات نمو المعروض النقدي واستناد لدراسات التجريبية المتناولة لهذا الموضوع، فأنه يفترض غياب تأثير معدلات نمو العرض النقدي على البطالة في الجزائر فقد ثبتت نتائج البحث إلى رفض هذه الفرضية.

وقد خلص بحثنا هذا إلى جملة النتائج التالية :

يعبر المعروض النقدي عن كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، وتختلف مكوناته من اقتصاد إلى أخر حسب درجة التقدم، وذلك من مفهومه الضيق إلى سيولة الاقتصاد .وهذا المعروض النقدي تشرف على إصداره جهات مختلفة تتمثل في البنك المركزي وهو المشرف على إصدار النقود القانونية، الخزينة العمومية وتقوم بإصدار النقود المساعدة،

تقوم باشتقاق نقود الودائع .

- تميزت سياسة العرض النقدي في الجزائر بأنها غير مستقلة عن نوع تسيير وطبيعة نموذج التنمية الاقتصادية المعتمدة .
- عرف عرض النقد في الجزائر عدة تطورات، حيث عرف تطور متزايدا ومستمر منذ بداية الإصلاحات النقدية وحتى السنوات الأخيرة .
- إن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر تتمحور وتمس نقطتين أساسيتين الأول أن هناك أسباب تتعلق بالحكومة كسوء التخطيط للقوى العاملة أما الثانية فهناك أسباب خارجة عن نطاق الحكومة كتراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية .
- أخذت الجزائر على عاتقها مجموعة من البرامج والآليات كمجموعة من الإجراءات لمكافحة والحد من البطالة وتمثلت في مجموعة من الأجهزة المختلفة سواء كانت من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين .

وبناءا على نتائج التحليل ، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تأخذ بها وهي :

- ضرورة تبني سياسات تكفل تحقيق نمو في المعروض النقدي ، وزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب المزيد من العمالة .

- توجيه الجهود نحو زيادة الإنتاجية والتوسع في حصة السوق وبالتالي التوسع في المشروعات وخلق فرص عمل إضافية .

- ضرورة تبني فكرة جديدة تقوم على فكرة أن المواطن محركا للنمو والاقتصاد ، وبالتالي الاستثمار فيه بتوسيع قدراته وإتاحة الفرصة له للإنتاج والابتكار .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا : بالغة العربية

1 – أحمد محمد عبد العظيم جمل، البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2007, .

2- أحمد زهير الشامية وآخرون، النقود والمصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة، 2013 .

3- أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية ألآليات والآثار والحلول الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007 دار الفكر الجامعي .

4- إكرام حداد، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2008.

5- إسماعيل أحمد الشنوي وعبد النعيم مبارك، إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى ، 2003.

6- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار النهضة للطباعة والنشر،بيروت ، 1996.

7- حسين محمد سمحان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر والتوزيع، 2007.

8- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى،دار وائل لنشر، 2010.

9- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، عمان الأردن، 2006

10- زاكي رمزي ،الاقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1998.

11- زياد بن محمد الرماني،البطالة العامرة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار طويق لنشر والتوزيع، الرياض، 2001 .

12- ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005 .

13- طارق كمال وأنور حافظ، مشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر، الإدمان والبطالة، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 2009 .

14 – طارق عبد الرءوف عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور العولمة في مواجهتها، الطبعة الأولى، 2007 .

15- عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2003 .

16- عبد المجيد قدري، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2003.

17- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر الإصلاح الاقتصادي عليها، دار جامعة الإسكندرية، مصر 2005 .

18- عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق .

19- محمد حسين الوادي، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ،2010.

20- محمد السيرياتي، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الجزئي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية ، 2014 .

21- محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية

22- محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي الإسكندرية ،2014 .

23- محمد طاقة، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي) إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2009 .

المذكرات والأطروحات

1-أوكيلي إلهام، مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة "حالة الجزائر " مذكرة لنيل شهادة المستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2016- 2017.

2- إسماعيل بن علاق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2009- 2014 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، الجزائر 2014-2015.

3- سنوسي خديجة، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة المستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2014-2015.

4- ساسي فطيمة، أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ،جامعة بسكرة،2015-2016.

5- شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجزائر 2015- 2016.

6 - علية عبد الباسط عبد الصمد ،أثر نمو عرض النقد على نمو القطاع الخاص في الجزائر ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم علوم التسيير، فرع الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات .المركز الجامعي بالوادي ،2011-2012.

7- عمر سعيدان، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرر النقدي، دراسة البنك المركزي الجزائري، معهد العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، جامعة العربي بلمهيدي، أم البواقي،2009 -2010.

8- كميليا بوكرة، تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة ماجيستر، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل دولي مؤسسات نقدية ومالية دولية، جامعة الجزائر، 2013-2014.

9- محمد دمان ذبيح، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.

10- مقراني حميد، أثر الأنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر، 1982 -2012 مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقارة بومرداس 2014- 2015 .

11- ملاذ فائق، تباطئات السياسة النقدية وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي، رسالة ماجيستر، كلية الإدارة والاقتصاد، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المستنصرية بغداد، 2010 -2011.

12- نوال بن فايزة، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر، خلال الفترة 1990-2015 ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر 2008-2009.

13- هلال سومة ،موسوس عفاف، دور الدولة في معالجة البطالة، حالة الجزائر 2000-2012 مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاديات مالية وبنوك، جامعة العقيد إكلي محمد ،البويرة، 2014 -2015.

الملتقيات والمجلات

1-بلحاج فتيحة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 31،الرقم 2015،2004.832.

2- المحددات الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في السودان، دراسة قياسية بإستخدام إنحدار المركبات الرئيسية للمدة من 1952-1015، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 100، المجلد 23، 2015.

3- خالد بن حمد عبد الله، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والادارة، المجلد 18،العدد 1، 2004 .

4- عالي صاري، سياسة عرض النقد في الجزائر للفترة 2000 ،2013، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 7 ،2014 .

5- مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس ،2006.

6- بقبق ليلى إسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وإنعكاساتها على فعالية السياسة النقدية ،الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام الجزائري، جامعة قاصدي مرابح ورقلة يوم 11و12 مارس 2008 .

الجرائد والتقارير

1-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .

2- قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ 14-04- 1990

الكتب بالغة الفرنسية

1-Bureau international du travail- la normalisation international du travail – (nouvelle 53- geneve – 1953).

البريد الاكتروني :

http //iefpedia.com/arabe/!p=29882-12/02/2015-13:30